مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٥٩

الجمعة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ميغيرو	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد دالوتو
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بوريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	قطر	السيد آل محمود
	الكونغو	السيد أدادا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ياماموتو
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2006/27)

06-22511 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2006/27)

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وأنغولا وأوغندا وباكستان والبرازيل وبلجيكا وبوتسوانا وبوروندي وتونس والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغواتيمالا والكاميرون وكندا وكينيا ومصر وناميبيا والنرويج والنمسا ونيجيريا وهولندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أرحب بمشاركة عدد من الوزراء في هذه الجلسة: السيد سام ك. كوتيسا ممثل أوغندا، والسيد كارل دي غوتش ممثل بلجيكا، والفريق مومباتي س. ميرافي ممثل بوتسوانا، والسيدة أنطوانيت باتوموبويرا ممثلة بوروندي، والسيد ريموند بايا رمزاني ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفريق القس روني س. شيكابواشا، عضو البرلمان، ممثل زامبيا، والسيد سيمباراشيه س. ممبنجيغوي ممثل زمبابوي، والسيد لام أكول أجاوين من السودان، والسيد أحمد بن عبد الله آل محمود ممثل قطر، والسيد رودولف أدادا ممثل الكونغو، والسيد رافاييل توجو ممثل كينيا، والسيد ماركو هوسيكو ممثل ناميبيا، والسيد جورجيس ريبيلو تشيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بكل واحد منهم.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إبراهيما فال إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة يطلب فيها دعوة السيد سعيد جنيت، مفوض شؤون السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، إلى الاشتراك في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وما لم أسمع اعتراضا،

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جنيت.

تقرر ذلك.

أدعو السيد جنيت إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد لويس ميشيل، مفوض التنمية والمعونة الإنسانية في اللجنة الأوروبية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لويس ميشيل إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الوثيقة S/2006/46.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2006/51، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/27، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بالا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

وكتدبير آخر للاستخدام الأمثل لوقتنا وبغية السماح لأكبر عدد ممكن من الوفود بالإدلاء ببياناتها، لن أدعو المتكلمين بشكل فردي إلى شغل مقاعدهم على الطاولة ولا إلى العودة إلى مقاعدهم في القاعة. وعندما يدلي أحد المتكلمين ببيانه، سيصطحب موظف قاعة المؤتمرات المتكلم التالي على القائمة إلى مقعد على طاولة المجلس.

وبموافقة الأعضاء، سأعطي الكلمة لعدد من أعضاء مجلس الأمن، وبعد ذلك لعدد من غير الأعضاء، إلى أن تنتهي قائمة المتكلمين.

يسرني الآن أن أرحب بالمشاركين في هذه الجلسة التاريخية عن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رئاسة بلدي، جمهورية تترانيا المتحدة. وإنه لمن أعظم دواعي الشرف والامتياز لي أن أترأس هذه المناقشة المفتوحة.

نجتمع هنا اليوم لإعادة تركيز انتباه العالم من جديد وتركيز تفكيرنا نحن على السبل والاستراتيجيات لمنع اندلاع الصراعات مجددا وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وما فتئت رؤيانا المشتركة تتمثل في إنشاء منطقة يسود فيها السلام والأمن الدائمان فيتيحان تحقيق التنمية المستدامة.

إن عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى مبادرة أخذت زمامها بلدان المنطقة بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى. وقد تجسدت المبادرة في إعلان دار السلام، الذي اعتمد في نهاية المؤتمر الدولي الأول المعني بإحلال السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والذي عقد في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويمثل الإعلان الأساس الذي تسعى بلدان المنطقة إلى أن ترسي عليه إطارا لتحقيق السلام الدائم، والحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ستظل الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤ تذكرة مؤلمة بعجزنا الجماعي عن وقفها. ومن جانب آخر، كشفت الإبادة الجماعية عن نقاط الضعف في النسيج الأخلاقي المجتمعي، وينبغي ألا تحدث ثانية. إن الصراعات العنيفة وعمليات تشريد الأشخاص وتدفقات اللاجئين التي عصفت كالوباء بمنطقتنا في العقود الماضية أثرت علينا جميعا بصورة مباشرة. لذا ينبغي لنا أن نعمل معا لنتجنب تكرار تلك الكوارث وأن نهيئ مستقبلا أفضل لشعوبنا. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية جماعية لمنع نشوب الصراعات وحلها، وتوطيد السلام وبناء مؤسسات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. والسلام شرط أساسي مسبق للتنمية، والتنمية، بالمقابل، تعزز الاستقرار السياسي وتحقق الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي. ولا بد أن نناضل لتحقيق تلك الأهداف ودعمها.

وبالنسبة إلينا، بلدان المنطقة، فإن مجلس الأمن شريكنا الرئيسي في تعزيز وحفظ السلم والأمن في منطقتنا. ونحن نقدر استجابة المجلس ومبادراته للعمل معنا. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات متبقية وجديدة. لذلك يجب أن نعزز ما حققناه حتى الآن وأن نعبئ دعم المجتمع الدولي لتحقيق أهدافنا. ولجنة بناء السلام المنشأة حديثا ينبغي أن تركِّز اهتمامها في البداية على بلدان المنطقة في الوقت الذي نهيئ فيه البيئة السياسية اللازمة لسلام لا رجعة فيه.

ونود نحن في المنطقة أن نؤكد لمجلس الأمن وللأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على إصرارنا السياسي الجماعي على جعل عملية البحيرات الكبرى إنجازا عمليا. ونحن نعمل على الصُعُد الوطنية والإقليمية من أجل إنشاء الآليات لدعم الثقة والائتمان المتبادلين كأساس للسلم والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بوضع ترتيبات لتعزيز التعاون ودعم السلم والأمن. وبشكل مماثل، اعتنقنا الديمقراطية والحكم الصالح ليس بوصفهما قيمتين جوهريتين بل أيضا باعتبارهما أمرين لازمين لتعايشنا السلمي وحاسمين لتنميتنا. ولا يمكن التشديد بشكل كاف على استحسان النهج الإقليمي في هذا المسعى. وفي مؤتمر القمة المقبل، في نيروبي، ينبغي أن نتمكن من تدوين واعتماد هذه التعهدات.

لقد كان العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في نيروبي حيويا في الإعداد لمؤتمر القمة الأول وسيكون حيويا بشكل مماثل لمؤتمر القمة المقبل. ونحن بحاجة إلى دعم المكتب ودعم أصدقائنا في تعزيز عملية الإعداد لمؤتمر قمة نيروبي ومتابعة نتائجه.

ختاما، أود أن أقول باسم جمهورية تنزانيا المتحدة إن تنزانيا تتعهد بمواصلة العمل على نحو وثيق مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ الولاية الحالية للمجلس في منطقة البحيرات الكبرى. وبالعمل معا يجب أن نتمكن من وضع مبادرات في المستقبل لتعزيز السلم والأمن الدوليين في منطقتنا.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الكونغو، معالي السيد رودولفي أدادا.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أعرب عن مدى افتخارنا برؤية جمهورية تنزانيا المتحدة تترأس مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الشهر الذي يحظى فيه عدد من القضايا الأفريقية البالغة الحساسية بالأولوية. وجلسة اليوم تتيح لنا فرصة أخرى للتعبير عن تقديرنا لدور تنزانيا في بناء أفريقيا حرة ومتحدة وسلمية ومزدهرة وواثقة بمستقبلها.

وليس من قبيل المصادفة أن لسنوات عديدة كانت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تتخذ من دار السلام مقرا لها، وهو ما جعل رئيس دولة أوغندا، فخامة السيد يويري موسيفيني، يقول في مؤتمر القمة الدولي الأول

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في دار السلام، إن تنزانيا هي قبلة المقاتلين من أجل الحرية في أفريقيا.

لذلك يرحب وفدي بهذه المناقشة اليوم بشأن مسألة تشمل مجمل طائفة القضايا الخاصة بمستقبل قارتنا في مجالات السلم والأمن والديمقراطية والحكم الصالح وحسن الجوار والتنمية والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.

وخلال مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر الماضي، كان رئيس دولة الكونغو، فخامة السيد دينيس ساسو نغويسو، قد أشار إلى أهمية وشأن النداء الوارد في إعلان دار السلام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي يجب الاعتراف بها باعتبارها منطقة خاصة للتنمية والتعمير. وكما هو الحال في أي مشروع للتكامل، فهذا موقع شاسع للبناء وعملية طويلة ومعقدة يجب أن تتم على مراحل.

بالنظر إلى التطورات الجارية، يمكننا اليوم أن نقول إنه يتم إحراز تقدم كبير في مجال السلم والأمن في منطقتنا. ففي بوروندي، أفضت العملية الانتقالية إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية وحرة وشفافة، والتي أُنشئ بعدها مؤسسات جديدة. وتحسنت الحالة الأمنية بشكل كبير، ومازالت عملية المصالحة الوطنية مستمرة.

والعملية الانتقالية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي انبثقت عن اتفاق بريتوريا تمضي بشكل سليم بعد تنظيم الاستفتاء الدستوري. ونحن نشجع جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعمل بلا كلل في إطار هذه العملية الانتقالية السلمية والشاملة للجميع، وذلك لكي يعيد هذا البلد اكتشاف السلم والاستقرار بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولكن يجب أولا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع الجماعات المسلحة التي تعمل في الجزء الشرقي من البلاد من تعريض العملية الجارية للخطر. كما يجب أن نشجع أوغندا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على استخدام كل الآليات الثلاثية الأطراف للتعاون والتحقق لمتابعة جهودها المبذولة لتهدئة التوتر وإقامة علاقات تتسم بالثقة في المنطقة. وبلا شك أن ذلك سوف يسهم في حل مشاكل مثل التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واللاجئين والمشردين؛ ووجود الجماعات المسلحة في أراضي الدول المجاورة؛ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وبروح التعاون المتبادل هذه، وبالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شرعت حكومتي في الإعادة الطوعية للاجئين الروانديين وعناصر القوات المسلحة السابقة لزائير إلى بلدانهم الأصلية. ولكن، وكما لاحظت مفوضية شؤون اللاجئين خلال مناقشة المجلس في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (انظر S/PV5353)، ترتبط عودة اللاجئين والمشردين ارتباطا وثيقا بدعم المجتمع الدولي للانعاش الاقتصادي وبناء السلام في البلدان المعنية.

ولقد حدث تطور ايجابي بالمثل في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد الانتخابات التي أفضت إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة. ويجب أن نتصدى لانعدام الأمن وأن نعزز العملية الاجتماعية؛ وهذه مهمة يعمل عليها بلا كلل المجتمع الدولي، بدءا من البلدان المجاورة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وفي ضوء هذه التطورات المؤاتية، أعيد اليوم تأكيد التزام بلداننا بتعزيز التكامل الإقليمي، الذي يقوم على رؤية مشتركة لمصالحنا في مجالات السلم والأمن وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان. وبشكل متزايد، تجد تلك الشواغل وتلك القيم مكانا لها في سياسات دولنا. والبعثات التي يوفدها مجلس الأمن بانتظام إلى المنطقة قد لاحظت هذا التقدم. لذلك أود أن أقول لأعضاء المجلس

والمجتمع الدولي برمته ينبغي عدم إساءة فهم مدى التزامنا ببناء فضاء سياسي واقتصادي متكامل في منطقة البحيرات الكبرى.

إن تأجيل مؤتمر القمة الثاني، الذي لم يكن سببه سوى قيود فرضتها الجداول الزمنية في عدد من البلدان، لا يعني أي تقاعس أو عدم اهتمام. بل على العكس، فلقد سمح لنا التأجيل بإعداد أنفسنا بشكل أفضل لكي نعالج بقدر أكبر من الموضوعية والعزيمة القضايا المدرجة في جدول أعمال مؤتمر القمة الثاني. والفكر المشترك بين بلداننا، الذي تشارك فيه كل شرائح المجتمعات - وهي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والنساء والشباب وغيرهم - بهدف الاعتماد السريع للميثاق المقترح للأمن والاستقرار والتنمية الإقليمية هو مؤشر مشجع، وهو يدل بوضوح على ما نبتغي أن نصل إليه وما نود أن نبذل جهودنا من أجله.

إننا نريد كسب السلم والتنمية من خلال نهج شامل ومتكامل. وهذا هو جوهر مؤتمر القمة الدولي الثاني. ومن شأن اعتماد الميثاق المقترح للأمن والاستقرار والتنمية أن يمكّننا من إعطاء مضمون حقيقي لرؤيتنا المشتركة؛ وتعزيز وتوطيد وتنفيذ تعاوننا؛ وتوفير إطار رسمي لمشاوراتنا السياسية، التي ستصبح منتظمة؛ وإيجاد الزخم اللازم للتنمية المتناسقة لبلداننا.

وأود مرة أخرى أن أشكركم، سيدتي الرئيسية، على إتاحة هذه الفرصة لنا لكي نخبر شركاءنا بأن الشعلة التي أُضيئت في دار السلام عام ٢٠٠٤ ما زالت تنور طريقنا ولن تُطفأ على هذا الطريق الهام. والصور القديمة للأشخاص وهو يفرون من رواندا أو بوروندي على أقدامهم للجوء إلى برازافيل أو غابون أو الكاميرون تكفي لتذكيرنا بأهوال الصراعات المسلحة. كما أنها تذكّرنا بأن فضاءنا الجغرافي والبشري فضاء واحد. والمسؤولية تقع على عاتقنا لتحويله إلى فضاء سياسي واقتصادي متكامل.

ذلك هو الرهان بالنسبة لنا، ولقد أتيت هنا لإعادة التأكيد على أننا نعمل بشكل يومي لتحقيق الاستقرار في الحالة في منطقتنا وأننا ما زلنا نعول على شركائنا لمواصلة هذه المعركة.

ويلزم أن نوطد مكاسبنا لتفادي الانتكاس. وفي ذلك الصدد، فإن لجنة بناء السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة مؤخرا قد تجد في منطقتنا، مجالا واسعا للاختبار وخاصة في بوروندي وفي وقت لاحق في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، وفيما يجري التحضير النشط لمؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، أرحب بمبادرات مجلس الأمن لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وأناشد شركاءنا أن لا ينفد صبرهم وأن يواصلوا تقديم مساعدتهم الحاسمة خلال العملية، ونعرب علنا عن التزامنا الكامل. وبالجهود الانفرادية والجماعية المتضافرة التي تبذلها البلدان المعنية، من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي بأسره، سننجح في بناء منطقة للسلام والرخاء في قلب أفريقيا، تتناسب مع إمكانيتنا البشرية والطبيعية الهائلة.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد ريموند رامازاني بايا.

السيد رامازاني بايا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنني إذ أخاطب هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن، أود أن أعرب عن تهانئي وتشجيعي لبلدكم، سيدتي، وأن أبرز، شأني شأن الممثل الذي تكلم قبلي، الدور الهام الذي تضطلع به جمهورية تنزانيا المتحدة في البحث عن حلول للصراعات في منطقة البحيرات الكبرى.

كمـا أود أن أعـرب عـن تقـدير جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة الكـبير للمبـادرة الـتي اتخـذتموها ومجلـس الأمـن بتنظيم هـذه الجلسة الاستثنائية بشأن السلم والأمـن والتنمية في منطقـة البحيرات الكـبرى. ونـشكر الأمـم المتحـدة علـى اهتمامهـا المـستمر ومـساعيها الراميـة إلى تحويـل منطقـة البحيرات الكبرى إلى مجتمع حقيقي تفسح فيه المجابهة وعدم الثقة والخوف والكره المجال للسلام والثقة والتضامن والأمـن والديمقراطية والتنمية.

ومـن خـلال مختلف آليات المتابعة والرصد وتنفيذ القرارات والتوصيات الـتي أدت إلى عقـد اجتماعـات متعـددة بشأن منطقة البحيرات الكبرى-بلغت أوجهـا في إعـلان دار السلام المـؤرخ ٢٠ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠٠٤ - يمكننـا القول بكل تأكيد إن وعيا جديدا يتطور بشكل تـدريجي في المنطقـة. ونرحـب بالـشراكة الـتي أنـشئت بـين دول منطقـة الـبحيرات الكـبرى والمجتمـع الـدولي مـن أجـل إيجـاد طريقـة جديـدة للتعـايش معـا في منطقتنـا. ويعـزى ذلـك التطـور الإيجابي، جزئيا، لمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، السيد إبراهيما فال، الذي نرحب بعمله ونؤيده.

ويقـوم ذلـك الزخم على أساس الأمـل بإنشاء نظام أمـني إقليمـي جديـد وتكامـل اقتـصادي وتجـاري أكـبر والديمقراطيـة والحكـم الرشـيد والاسـتقرار وتحـسين الإدارة الجماعيـة للمـشاكل الاجتماعيـة والإنسانية. ومـن المقـرر أن يتـوج التفـاهم الجديـد بـالتوقيع هـذا العام على اتفـاق إقليمـي لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية، ولكن مـا زال يتعين علينـا أن نقطع شوطا طويلا. وما زال هناك الكثير من العمل الـذي يتعين القيام به، ولا بد من إسهام الجميع ولا بـد مـن تكييـف جميع بلداننا داخليا ومع قواعـد التعـايش الـسلمي الجديـد بـين الـدول. وفي جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، يـتم إحـراز تقـدم كبير في الوفاء بالالتزامات التي قطعناهـا بإنـشاء نظـام سياسـي محلي جديد وبتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة.

وتسير العملية الانتخابية الآن بخطى حثيثة للغايـة. وتم تحديد حـوالي ٢٥ مليون مـواطن وتـسجيلهم بوصـفها نـاخبين للمشاركة في الانتخابات العامة المقرر إجراؤهـا في حزيـران/ يونيـه هـذا العـام. وفي ١٨ و ١٩ كـانون الأول/ديـسمبر ٢٠٠٥، نظمـت اللجنـة الانتخابيـة المستقلة استفتاء دسـتوريا في جميـع أنحـاء الإقلـيم الـوطني. وصـوت الـشعب الكونغـولي بـصورة كاسـحة ووفقـا للقواعـد الديمقراطيـة مؤيـدا لمشروع الدستور.

وبغيـة الاحتفـاء بالمـصالحة الوطنيـة بعـد الـصدمة والاضـطرابات الناجمـة مـن أعـوام مـن الحـرب، أصـدر رئـيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد جوزيف كابيلا،قانونـا، بعـد أن اعتمـده البرلمـان، في ١٩ كـانون الأول/ديـسمبر ٢٠٠٥، يمنح العفو عن جرائم الحرب والمخالفـات السياسية وجرائم الانشقاق. وظل القـانون الانتخـابي قيـد المناقشة هـذا الشهر وسيعتمده مجلسا البرلمان في المستقبل القريب. والطريق الآن مفتـوح لإجـراء انتخابـات متـسمة بالـشفافية وديمقراطيـة وحرة.

وعلى جبهـة أخـرى، ووفقـا للالتزامـات الـتي قطعتـها جمهورية الكونغو الديمقراطية، نركز علـى تعزيـز أمننـا المحلي. واختتمنـا، بمساعدة المجتمـع الـدولي، المرحلـة الأوليـة لعمليـة إدمـاج القـوات مـن مختلـف الفـصائل المتحاربـة بغيـة تـشكيل جيش وطني منظم ومتكامل. وهنـاك الآن ستة ألويـة متكاملـة جـاهزة للعمـل. وبـدأت المرحلـة الثانيـة للـدمج وسـتسفر عـن تدريب ستة ألويـة إضـافية بنهايـة شبـاط/فبراير. وعنـد حلـول موعـد إجـراء الانتخابـات، سيـصل قـوام القـوات المـسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ١٨ لـواء متكـاملا. ونـدرك أن إدمـاج القـوات عمليـة طويلـة وبطيئـة ولا بـد مـن متابعتـها لفترة طويلة بعد إجراء الانتخابـات. وعـلاوة علـى ذلـك، أود أن أوضح أنه اضطلع بعمليات إدماج وتكامـل مماثلـة للـشرطة الوطنيـة في بلـدنا، الـتي تـضم الآن وحـدات مهنيـة وجيـدة

التدريب بغية المحافظة على النظام وكفالة الأمن للسلع والأشخاص.

وتدرك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها لن تتمكن، بدون إجراء تحسين كبير للظروف المعيشية للعسكريين والشرطة، من تعزيز الأمن. وبالتالي تم اتخاذ إجراء لجعل آليات دفع الأجور أكثر كفاءة وشفافية. ولم تعد هذه الآليات في إطار التسلسل القيادي للجيش. وقررت الحكومة تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن السلام وتوزيع حصص الإعاشة للعسكريين التي صاغها خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح قطاع الأمن. وستؤدي مجموعة الأحكام تلك إلى تحسين عمل الجيش والشرطة وتمكننا من ضمان توفير الأمن في العمليات الانتخابية المقبلة.

وفي إيتوري بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع قوات من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمليات ناجحة لتحييد المليشيات الكنغولية التي ما زالت نشطة في بعض جيوب للمقاومة في إقليمي ماهاجي وجوغو.

وبالترادف مع العمليات الأمنية للعملية السياسية الداخلية، عملت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا وفاء لالتزاماتها بضمان امن جيرانها. وأذكر إنشاء مكتب للجنة العفو الأوغندية، في بيني، في كيفو الشمالية، بغية تيسير عودة مقاتلي القوى الديمقراطية المتحالفة لأوغندا والحركة الوطنية لتحرير أوغندا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وفي مواجهة رفض قوات القوى الديمقراطية المتحالفة والحركة الوطنية لتحرير أوغندا الاستجابة لنداء العودة إلى الوطن من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تنظمه حكومتنا، قامت القوات المسلحة الكونغولية في بيني الشمال الشرقية، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتفكيك مواقعها في المجتمعات المحلية في بينيم – مباو، وواتالينغا ورويتروري، وفي باشو في بيني الجنوبية الغربية. وجمع مستودع للأسلحة وأجهزة اتصالات وأسرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من ٤٠ مقاتلا.

وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في محافظة كيفو الجنوبية، ألقى ٢٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تحت قيادة العقيد أماني، أسلحتهم وأعيدوا إلى رواندا. وفي الأسبوعين الأولين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وبمبادرة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت إعادة ١٤٩ مقاتلا إضافيا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بقيادة العقيد أماني إلى رواندا، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ بداية العام، جرت إعادة تجميع ١٥٠ من المقاتلين والمدنيين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مخيم مولينغوي بهدف إعادتهم إلى وطنهم.

وفي شمال كيفو كانت عملية التفكيك على وشك البداية عندما طلبت القيادة السياسية/العسكرية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التأخير لوضع ترتيب بشأن وسائل إعادة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمقاتلين السابقين وعوائلهم.

وأود أن أشير إلى أنه، في إطار اللجنة الثلاثية زائد واحد التي تجمع بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، أنشئت وحدة لجمع ونشر المعلومات في كيسانغاني، حيث توجد أماكن جاهزة للإيواء.

ولا يمكن أن أختتم هذا الفصل المتعلق بمجلس الأمن دون الإشارة إلى آخر الأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي يوم الاثنين، ٢٣ كانون الثاني/يناير قُتل ثمانية من ذوي الخوذ الزرق من غواتيمالا في كمين نصب

في منتزه غارامبا في أويلي العليا، في المقاطعة الشرقية، عندما واجهت قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقوم بعمليات تفتيش، بعض الجماعات المسلحة التي لا تزال نشطة في ذلك الجزء من البلد.

وتتقدم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بخالص تعازيها مرة أخرى إلى حكومة غواتيمالا وإلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى أسر أولئك الجنود الذين سقطوا في ميدان الشرف في خدمة السلام والأمن في الكونغو وفي منطقة البحيرات الكبرى. وتلك المأساة تتيح الفرصة لحكومتنا لترحب مرة أخرى بالتزام البعثة فيما يتعلق بالإجراءات التي تجعل تلك المقاطعة أكثر أمنا، بالعمل جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة الكونغولية.

وتلك الحادثة المؤسفة دليل مؤلم على أن البعثة و جمهورية الكونغو الديمقراطية تعملان كل ما بوسعهما لإنهاء وجود كل الجماعات المسلحة على الأرض الكونغولية. وينبغي أن نشير إلى أن تلك الجماعات المسلحة لا تزال لديها، للأسف، بعض القدرة على إلحاق الضرر ويمكن أن تحدث مأساة مثل التي ننعاها اليوم، بموت الجنود الثمانية الغواتيماليين ذوي الخوذ الزرق.

وذلك النوع من المأساة، الذي لا يثبط همتنا مطلقا، لا يمكن إلا أن يزيد من تصميمنا على القضاء على كل الجماعات المسلحة التي تتسبب في انعدام الأمن على الحدود الشرقية للبلد. ولن تدخر جمهورية الكونغو الديمقراطية جهدا لمعرفة المسؤولين ومحاكمتهم.

ووقعت حادثة مؤسفة أخرى خلال صدامات عسكرية في شمال كيفو، في إقليم روتشورو، في منتصف كانون الثاني/يناير. وبفضل التدخل السريع من قوات التحالف المكوّنة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات البعثة، تمت استعادة الهدوء. ولا شك في أنه ينبغي لنا أن نرحب بالتعاون القائم الآن بين البعثة و القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدرتها المتنامية على الاستجابة بسرعة أكثر لهذه الحالات.

لقد رحبت حكومتنا بنشر لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قائمة بالأشخاص والكيانات الخاضعة للجزاءات بسبب انتهاك حظر توريد الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحبت أيضا بالقرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) المتخذ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والذي ينص على تطبيق جزاءات فردية، في فترة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، على الأشخاص المسؤولين عن الجماعات المسلحة، ويحظر على البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للبلد. ونأمل أن تنفذ تلك القرارات بصورة صارمة بغية إحباط أي محاولة لإعاقة عملية الانتقال الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية .

ورغم أننا واعون بالتحسن الذي حدث في العلاقات مع الدول المجاورة، تأسف حكومتنا مع ذلك على أن التعاون لا يزال غير كاف ويسمح لبعض تلك الدول بالاستمرار في إيواء مجرمين طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية تسليمهم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقرارات المتخذة خلال الاجتماعات الإقليمية الأخرى. وهنا نود مرة أخرى أن نطلب من مجلس الأمن ممارسة مزيد من الضغط على تلك الدول لتوقف، إن لم يكن دعمها للمليشيات، فعلى الأقل التفهم والتسامح اللذين تظهرهما لها.

ونرحب بإنشاء الأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لجنة بناء السلام. ونأمل هنا أن تكون

جمهورية الكونغو الديمقراطية من أول المستفيدين الرئيسيين منها.

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، طويت صفحة من التاريخ في منطقة البحيرات الكبرى بصدور حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي الذي أدان أوغندا على الأعمال العسكرية التي قامت بها ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب حكومتنا بذلك الحكم. إذ أنه كيف يمكن إقامة مصالحة حقيقية إذا لم نذكر الشر، وإذا لم نعترف بالأخطاء المرتكبة، وإذا لم نتحمل مسؤوليتنا، وإذا لم نصحح الأخطاء؟ ولذلك نعتقد أن القرار القضائي، بدلا من أن يؤثر على زخم العلاقات الجديدة بينا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، من شأنه أن يضع علاقاتنا المستقبلية في ضوء القانون، بحيث لا تعود بعد اليوم واقعة تحت تأثير القوة والأسلحة.

فيما يتعلق بالتنمية – وهي أيضا إحدى المواضيع الرئيسية لجلسة اليوم – أود أن أشير إلى أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية قد دفع ثمنا باهظا للصراعات التي عصفت بمنطقة البحيرات الكبرى — كما لوحظ، من بين أمور أخرى، في حكم محكمة العدل الدولية. ولذلك يجب أن يكون الضحايا الرئيسيون هم المستفيدون الرئيسيون في جهود التعمير في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن يرى شعبنا بوضوح ما حققه له انتهاء الحروب، والمفاوضات في المنطقة فيما بين بلدان المنطقة ومع المجتمع الدولي.

ولذلك نكرر الإعراب عن أملنا في أن تؤخذ المشاكل الإنسانية والاقتصادية في الحسبان في إطار التمويل للتعمير الإقليمي الذي نوقش بعد مؤتمر قمة دار السلام وينبغي أن ينفذ ذلك من منظور ميثاق الاستقرار والسلام والتنمية المقترح.

ونحن ندرك أن التوقيع على ذلك الميثاق الأساسي يهم كل دول المنطقة، فضلا عن شركائنا. وتأخير الحد الزمني كانت له مبرراته. فقد كانت بلدان عديدة في المنطقة، وخاصة تنزانيا وكينيا وأوغندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية مشغولة بتنفيذ بعملياتها الانتخابية الداخلية.

وحكومتنا، إذ تأخذ بالاعتبار، الفترة الحاسمة التي نمر خلالها بتنظيم انتخابات تاريخية بعد حوالي ٤٠ سنة، لا ترى إمكانية التحضير لعقد مؤتمر قمة، حتى ولو عقد في حزيران/يونيه أو تموز/يوليه المقبل. ونرى أن مؤتمر القمة للتوقيع على الميثاق ينبغي أن يعقد في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. فحينها يمكن للوفد الكونغولي أن يكون حاضرا بصورة شرعية ويمكن أن يكرس جهوده مع الدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى لذلك المشروع الطموح لإقامة منطقة للسلام والتفاهم والتعاون والتكامل الاقتصادي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي. وحتى ذلك الحين يجب أن نواصل الاتصال من خلال اجتماعات من هذا النوع، و جمهورية الكونغو الديمقراطية تعلن التزامها بأن تكون حاضرة.

ختاما، نعيد تأكيد تصميم حكومتنا على متابعة عملية السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى حتى النهاية. وتجدد جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها بالمشاركة في تهيئة الظروف المواتية للسلام والأمن لشعبها وللشعوب الشقيقة في الدول المجاورة.

وإذ يستعد شعبنا للدخول بالكامل في الفترة الحساسة والحاسمة لعملية التصويت لاختيار قادة المستقبل لمؤسسات بلدنا، نتوقع من جميع الدول المجاورة موقفا يقوم على التضامن الفعال حتى لا يمكن لأي تهديد خارجي من أي نوع إعاقة تلك العملية.

ونكرر الإعراب عن امتناننا للمجتمع الدولي على الاهتمام والجهود المتواصلة في ميلاد عهد جديد من علاقات الثقة والأمن والمنفعة المتبادلة لدول منطقة البحيرات الكبرى. وتلك مسألة لا يرغب فيها سكان المنطقة من كل قلوبهم فحسب، ولكن سكان القارة بأسرها أيضا.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ناميبيا، معالي السيد ماركو هوسيكو.

السيد هوسيكو (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف العظيم أن نشارك أنا ووفدي في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وفي البداية، أتقدم بالتهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ونحن على يقين من أن قدراتكم القيادية ومهاراتكم الدبلوماسية ستكفل النجاح للعمل الذي ينتظرنا، وأود أن أؤكد على دعم وفدي وتعاونه خلال ولايتكم.

ويسعدنا، سيدتي، أنكم قمتم مع أعضاء المجلس الآخرين بتنظيم هذا النقاش عن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا يدلل على أن مجلس الأمن ما فتئ يكرس معظم برنامج عمله للمسائل المتصلة بالسلم والأمن والتنمية، لا سيما في أفريقيا. لقد أبديتم مرة أخرى التزامكم والتزام بلدكم، تترانيا، بتسوية إحدى أكثر مشاكل أفريقيا إلحاحاً من خلال استرعاء انتباه المجلس إلى هذه المسألة في وقت مبكر من هذه السنة.

ونشكركم، سيدتي، على الورقة غير الرسمية التي عُممت، والتي هي أساس مناقشاتنا اليوم، ونأمل أن تفضي إلى اتخاذ المجلس لقرارات مدروسة بشأن تلك المسألة.

وناميبيا تولي أهمية كبيرة للوضع الأمني في منطقة البحيرات الكبرى، ليس لأن شعوب المنطقة عانت طويلاً من الصراع وتبعاته فحسب، بل لأن غياب السلام عن المنطقة يؤثر سلباً على القارة الأفريقية برمتها. وهذا الوضع يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أيضاً. ونحن على يقين من أن المشاركة في هذا النقاش على المستوى الوزاري ستعطي زخماً كبيراً لمداولات المجلس.

إننا ندرك أن الصراع الذي يمس بلداً يمكن أن يؤثر بسرعة على سائر المنطقة نظراً للصلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة بين شعوبنا. والترعة الحالية المؤدية إلى الصراع والتعقد تقتضي بإلحاح بذل جهود متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين بإيجاد سلام وأمن دائمين، الأمر الذي يمهد بدوره للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولئن كان ثمة تقدم محمود في المنطقة، مثل عقد الانتخابات الديمقراطية في بوروندي والاستفتاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن استمرار غياب الاستقرار في أنحاء أخرى من المنطقة يقوض جهود السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

إن وجود الميليشيات والجماعات المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يوجد وضعاً مؤسفاً يتهدد السكان المدنيين ويزيد من تفشي الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والوضع على هذا النحو يتطلب تعاون بلدان منطقة البحيرات الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وينبغي تشجيع المبادرات الثنائية والإقليمية التي تركز على إجراءات بناء الثقة. ونحث بلدان المنطقة على تعزيز التعاون الثنائي والالتزام الكامل بتنفيذ فعال لميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك، المعتمد في أبوجا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، باعتباره آلية أمنية إقليمية لمنع الصراعات وإدارتها والتسوية السلمية للمنازعات.

وعملية تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادتهم إلى الأوطان وإعادة إدماجهم في ذلك الجزء من

المنطقة لا يمكن إتمامها بنجاح إلا من خلال التعاون بين بلدان المنطقة كافة. ولذلك، نؤكد مرة أخرى دعمنا للقرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) وندعو إلى تنفيذه الكامل والعاجل.

وفضلاً عن ذلك، لا بد أن تبذل البلدان المتجاورة جهوداً من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بهدف بلورة استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق السلم والتنمية المستدامين والتفاهم المتبادل بين بلدان المنطقة، وبذلك نضمن أن تتحول إلى منطقة سلام وأمن، حيث يستتب الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتتحقق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي وتسود الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وإننا نسلم تماماً بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين مثلما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نعترف أيضاً بالدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في تحقيق سلام دائم في المنطقة.

والاتحاد الأفريقي، من جانبه، ما فتئ يؤكد أن الأمن شرط لا غنى عنه للتنمية؛ وعليه، فقد أنشئ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهدف وحيد هو منع نشوب الصراعات وتسويتها وحفظ السلام في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نطالب بسرعة تنفيذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي يحث المنظمات الدولية على الإسهام في تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا.

والنساء والأطفال هم أكثر الفئات معاناة خلال الصراع. وبغية تحقيق سلام شامل ودائم، نرى أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة النساء وإسهامهن بشكل كامل في مفاوضات السلام وأثناء تنفيذ استراتيجيات وبرامج ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى على التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن.

والمؤتمر الدولي الأول للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قد أتاح الفرصة لبلدان المنطقة لابتكار سبل وأساليب فعالة لإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجه المنطقة. وتأسف ناميبيا لتأجيل المؤتمر الدولي الثاني بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الذي كان من المزمع عقده في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ونأمل أن يعقد هذا المؤتمر في المستقبل القريب.

وخلال القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، اتخذ زعماؤنا قرارات هامة، مما وفر جدول أعمال جيد لإصلاح منظمتنا وتقويتها لتمكينها من التصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. والوثيقة الختامية للقمة قد فوضت الجمعية العامة بمواصلة المداولات حول عدة مسائل والانتهاء منها، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام التي تم تفعيلها بواسطة الجمعية العامة ومجلس الأمن، من خلال القرار ٦٠/١٨٠ والقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، على التوالي. ونشيد بوفدكم، سيدتي الرئيسة، ووفد الدانمرك لما تحلى به الوفدان من حسن الإدارة خلال المفاوضات الصعبة. ونتطلع إلى إسهام لجنة بناء السلام في تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة في منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى المجتمع الدولي إذاً أن يواصل دعم الشعوب الأفريقية في سعيها إلى السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا السياق، نرحب باقتراح الأمين العام دعم خطة السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي جاء في تقريره بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والوارد في الوثيقة A/60/640.

أخيراً، يؤيد وفدي مشروع القرار بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ويدعو مجلس الأمن إلى اعتماده.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للفريق ممباتي س. ميرافهي الموقر، وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوتسوانا.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أُهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ويسرني بصورة خاصة أن أثني على بلدكم، جمهورية تترانيا المتحدة، وشعبها للانتخابات الناجحة التي عقدت في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٥.

عبر السنين، اتصفت تترانيا بالرؤية السياسية، وفتحت الطريق أمام تحول الأنظمة السياسية الأفريقية عندما أنهت حكم الحزب الواحد، واعتمدت الانتخابات التعددية وطبقت حكماً دستورياً بتحديد الولاية الرئاسية والانتقال السلمي للسلطة. وللمرة الثالثة على التوالي، أثبتت تترانيا كيف يمكن أن تنتقل السلطة ديمقراطياً وسلمياً وبسلاسة. ونحن ممتنون لتترانيا على ريادتها الجديرة بالإعجاب والتقدير.

والتطورات الأخيرة في تترانيا ذات صلة بموضوع هذه المناقشة المفتوحة عن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. ذلك أن حق الشعوب في ممارسة إرادتها السيادية لدى تقرير طابع المؤسسات التي تدير شؤونها على أساس من القبول بها أمر محوري بالنسبة لمسألة السلام والتنمية. ونرحب لذلك بمداولات مجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى، فهي منطقة من أفريقيا عانى الناس فيها بعضا من أسوأ أشكال الفظائع في التاريخ القريب.

وتجري هذه المناقشة بعد أسابيع قليلة من إنشاء لجنة بناء السلام. ونرحب بإنشاء هذه اللجنة، ونعرب من جديد عن امتناننا العميق لوفدكم، يا سيدتي الرئيسة، للدور المحوري الذي قام به في المفاوضات التي أدت إلى وضع قرار يتمتع بتأييد واسع النطاق.

ونتطلع إلى ما تضطلع به لجنة بناء السلام من أعمال بناءة وعملية في مساعدتها البلدان الخارجة من الصراعات على إدارة العملية الشاقة والأليمة المتمثلة في إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية. ونرجو، بل نتوقع، أن تعتمد اللجنة نهجا فعالا جيد التوقيت وذا توجه عملي إزاء بناء عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يتسم عمل اللجنة بالشمول والشفافية وقابلية للقياس؛ فهذا هو المبرر الوحيد لوجودها.

ومع ترحيبنا دون تحفظ بإنشاء لجنة بناء السلام، لعلنا لا ننسى قط أنه لدى إنشاء الأمم المتحدة منذ ٦٠ عاما، أعلن مؤسسوها تصميمهم على إنقاذ الأجيال التالية من وبال الحرب. واليوم، يلتزم ١٩١ بلدا في حرية بالمشروع النبيل والعظيم المتمثل في إنهاء الحرب. ومهمتنا كدول أعضاء أن نضع نهاية لشن الحرب، وذلك بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات وعلى إدارة التراعات وحلها. ومن دواعي الأسف الشديد أننا لم نحقق النجاح دائما في قيامنا بذلك.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ولكننا ندرك أن كل دولة في نهاية المطاف تتحمل المسؤولية النهائية عن إنشاء مؤسسات يمكن أن تكفل السلام والاستقرار داخل حدودها. وقد أتينا إلى هنا لأن لدينا إيمانا دائما بجدوى قيام المجلس بدور فعال في البحث عن السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وإذا كان مجلس الأمن قد وضع الحالة في منطقة البحيرات الكبرى قيد نظره الفعلي عدة سنوات، فليكن العام ٢٠٠٦ هو العام الذي يمكننا أن نتوقع فيه أن نشهد زيادة في الإصرار على الانتقال من الحوار إلى العمل. وقد سبق أن أرسى إعلان دار السلام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أساسا متينا للمفاوضات بشأن المواضيع الأربعة: السلام والأمن، والديمقراطية والحكم السليم، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والقضايا الإنسانية والاجتماعية.

ومنطقة البحيرات الكبرى من مناطق أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والتربة الخصبة والأمطار الجيدة، والغنية فوق كل شيء بالسكان المتسمين بالجد والإقدام. وهي مهد الحضارة الإنسانية، وكثير من سكان أفريقيا يرجعون بأصولهم إلى هذه المنطقة التي تقع في قلب القارة الأفريقية. ورغم ذلك فقد شهدنا فيها شكلا من أسوأ أشكال وحشية الإنسان تجاه أخيه الإنسان. ولذا فمن مصلحة منطقة البحيرات الكبرى، وأفريقيا، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يجري مد يد العون لتلك المنطقة حتى تخرج من دائرة الصراعات العنيفة والمعاناة البشرية لتحتضن السلام والاستقرار وتعكف على التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتنمية.

ولا مجال للشك في أن منطقة البحيرات الكبرى تتمتع بإمكانية كبيرة للتنمية وتحقيق الرخاء الاقتصادي لو أمكن فقط أن تتاح فرصة للسلام. ومن شأن إعادة السلام إلى المنطقة أن تترك أيضا تأثيرا إيجابيا على احتمالات النمو الاقتصادي والتنمية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بل وفي أفريقيا بأسرها. ومن شأنها أن تتيح فرصا أكبر لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن سكان منطقة البحيرات الكبرى يتوقعون أن يعيشوا في سلام. والسلام غير قابل للتجزئة. ونرجو لسكان المنطقة أن ينعموا بما ينعم به باقي البشر من السلام والاستقرار والأمن، وما يعتبرونه أحيانا عن غير قصد من المسلمات لأنه طبيعي كالتنفس. ولا يمكن لنا أن نكرس بالتضافر معا مواردنا وطاقاتنا لتحسين الحالة الإنسانية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا في ظل أوضاع من السلام والاستقرار. وسيكون المستفيدون المباشرون بإبرام اتفاق سلام شامل هم سكان منطقة البحيرات الكبرى أنفسهم، الذين تحملوا العبء الأكبر من الآلام البشرية. وأي زيادة في الإبطاء في تحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن إلا أن تحكم علينا جميعا في أفريقيا بالركود الاقتصادي والحلقة المفرغة من العنف والأزمات.

ولا مجال للشك في أن سكان هذه المنطقة لهم تاريخ مشترك ومستقبل مشترك. وفي هذا السياق ندعو جماعات المليشيات التي ترفض حتى الآن الانضمام إلى عملية السلام وما زالت تشكل مصدرا لعدم الاستقرار والأذى أن تترع سلاحها طوعا وتنضم إلى مسيرة السلام. ويمكنها أن تفعل ذلك بأن تقبل العيش في ظل نظام بديل يقوم على التسامح وتوافق الآراء والتوفيق والديمقراطية، وبالمشاركة في هذا النظام.

وقد حان الوقت لأن يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة إلى المليشيات بأنه لم يعد قادرا على تحمل استمرار التحدي لإرادة المجتمع الدولي الجماعية. وفي هذا الصدد، نثني على الإجراء العسكري المشترك الذي قامت به مؤخرا الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لترع سلاح المليشيات في هذا البلد.

وللمجتمع الدولي دور حيوي يؤديه في تسهيل إيجاد إرادة السلام من أجل المساعدة على إدخال توجه سياسي

جديد إلى هذه المنطقة المضطربة. وبالنظر إلى تاريخ المنطقة الحافل بالعنف، يلزم سكان منطقة البحيرات الكبرى تأكيدات بأن الدخول في اتفاقات بشأن مسائل الحكم المبينة في إعلان دار السلام لن يكون معادلا لتسليم أمنهم وأمن الأجيال التي لم تولد بعد. وينبغي تشجيعهم على أن ينظروا إلى قضايا الحكم هذه بوصفها ركائز للسلام الدائم، تتضمن حسن الجوار والتعايش السلمي في مقابل نصيب أكبر من الفرص الموسعة في منطقة أوسع نطاقا.

ويجب أن يبرهن المجتمع الدولي على استعداده لدعم اتفاق سلام شامل بتوفير الموارد اللازمة كأساس لهذا الاتفاق. وهذا معناه توفير الموارد المالية والمادية والتقنية لإعادة توطين العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتوفير التعليم والرعاية الصحية ومياه الشرب، وفوق كل شيء المساعدة في بناء المؤسسات وتعزيزها.

ومن شأن تقديم دعم منتظم ومؤكد لإصلاح الهياكل الأساسية وإعادة تنشيط اقتصادات بلدان المنطقة أن يقطع شوطا بعيدا صوب تعزيز عملية التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ومن شأن مجموعة شاملة من المساعدات أن تشكل أعظم عوائد السلام التي يمكن للمجتمع الدولي تقديمها للمساعدة في توطيد دعائم تسوية سياسية شاملة. وبمساعدة المجتمع الدولي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى سيمد يد العون لبلدان كبلدي، بوتسوانا. فرخاؤنا يتوقف على رخاء جيراننا وأفريقيا.

ونحن نشجع بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على أن تبدأ العام الجديد من منطلق الأمل والتصميم على العمل من أجل كفالة أن يصبح السلام ممكنا وقابلا للتحقيق في حياتنا. لقد شهدنا فترة من الصراعات العنيفة، وينبغي ألا تتعرض قارتنا وشعبنا ثانية قط لنفس المذابح الأليمة للأبرياء، رجالا ونساء وأطفالا.

إن ولاية لجنة بناء السلام المنشأة حديثا، وجلسة هذا المجلس الموقر اليوم، بمبادرة من أشقائنا وشقيقاتنا التترانيين المجتهدين، من شأنهما أن يمثلا تحديا يدفع بلدان البحيرات الكبرى للاضطلاع بدورها، وتحقيق الانتقال إلى السلام والتسامح والشمول. إن هذا الاجتماع يتيح فرصة عظيمة. فهذه هي الطريقة الإنسانية والأفريقية، ثقافة البوثو، التي تعني في لغتي ثقافة تستمد جذورها من الاعتقاد الراسخ بأن إنسانيتنا مردّها إلى إنسانية الآخرين.

ونحن لذلك نحث مجلس الأمن على أن يهيب بالدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى أن تُقْبِل على المفاوضات بشكل بناء وبروح من التوفيق والاعتدال حتى يمكن أن يسود المنطق والعقل.

وينبغي أن يعقد المؤتمر الدولي الثاني في أقرب وقت ممكن، لأن إحراز التقدم في الأبعاد الإقليمية لعملية السلام سيكون له أثر مفيد على المكاسب التي تحققت على صعيد البلدان. إن حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية قد نصِّبت في جمهورية بوروندي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتمد الشعب الكونغولي دستورا وطنيا من خلال الاستفتاء الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتسير الاستعدادات هناك على قدم وساق من أجل إجراء الانتخابات الوطنية. وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تستأهل دعم المجتمع الدولي لكي تجري الانتخابات في موعدها المقرر.

إن نجاح تلك الانتخابات سيكون معلما تاريخيا بارزا آخر في العملية الديمقراطية. وسيكون من دواعي الأسف العميق أن تشكل المليشيات التي تجوب المنطقة خطرا

على البيئة المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تؤثر سلبا على المكاسب التي تحققت في الطريق إلى السلام. ولا بد للمجتمع الدولي من الحيلولة دون حدوث ذلك لأنه سيكون بمثابة التخلي عن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلهذه الأسباب، ينبغي أن يعقد المؤتمر الدولي الثاني، على سبيل الاستعجال، لكي نتمكن ليس من البناء على المكاسب التي تحققت على صعيد البلدان فحسب، بل أيضا لتعزيز المكاسب على الصعيد الإقليمي. وسيكون من المؤسف للغاية أن تتعرض البلدان التي تحرز تقدما في بناء السلام وتعزيز المؤسسات الوطنية والديمقراطية للسقوط في الصراعات مجددا بسبب بطء وتيرة التقدم أو انعدامه في مجال التعامل مع الأبعاد الإقليمية لعملية السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن مجلس الأمن قد اتخذ عددا من القرارات بشأن السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وهذه القرارات ينبغي أن تنفذ. والمادة ٢٥ من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ما يلي:

”يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها“.

فلننفِّذ هذه القرارات على سبيل الاستعجال لكي نعطى السلام فرصة.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا الذي سيتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف العظيم أن أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي تؤيد هذا البيان.

إننا نرحب بالمناقشة المفتوحة لهذا اليوم، التي تجري بينما تقف منطقة البحيرات الكبرى أمام مفترق طرق هام.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى البيان المكتوب الذي يجري توزيعه الآن. ولذلك سوف أكتفي بعرض النقاط البارزة في بياننا.

إننا نقترب الآن من تسوية الصراعات في المنطقة أكثر من أي وقت مضى. ومنذ تأسيس الاتحاد الأوروبي بدأت أفريقيا تتحمل مسؤولياتها بشكل متزايد. وتحول الاتحاد الأفريقي بسرعة إلى شريك موثوق به، وهو أمر ضروري عندما يتعلق الأمر بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الأفارقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه حليفا أساسيا في هذا الجهد. ومن خلال الاستراتيجية الأفريقية للاتحاد الأوروبي، نريد أن نسهم في بناء أفريقيا التي تنعم بالسلام والازدهار والديمقراطية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدما كبيرا في منطقة البحيرات الكبرى. وفي العام الماضي شهدت بوروندي نهاية ناجحة للعملية الانتقالية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا، كان نجاح الاستفتاء على الدستور، والدعم القوي الذي حصل عليه، شاهدا على رغبة الشعب في أن يبدأ بداية جديدة. إن اعتماد الإعلان بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في المؤتمر الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي انعقد في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قد شكل معلما بارزا في العلاقات الإقليمية. ومن المتوقع أن تعتمد الدول الأعضاء ميثاق السلم والاستقرار والتنمية في وقت لاحق من هذا العام. ومن المهم أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها الواردة فيه.

إن هذا التقدم ما كان له أن يتحقق بدون تفاني موظفي بعثتي الأمم المتحدة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما جنود حفظ السلام الذين يعرّضون

حياهم للخطر يوميا. وقد جاء يوم الاثنين الماضي ليذكِّرنا على نحو مأساوي بهذه الحقيقة عندما فقد ثمانية جنود من غواتيمالا حياهم في كمين نصبه مشتبه فيهم من جيش الرب للمقاومة في الحديقة العامة في غارامبا. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تعازيه الخالصة لعائلات الضحايا ولحكومة غواتيالا ويشيد بإسهامات الألوف من الرجال والنساء العاملين مع الأمم المتحدة من أجل السلام في المنطقة.

وقد كان تحقيق التقدم ممكنا، أولا وقبل كل شيء، بفضل امتلاك أفريقيا القوي لزمام الأمور، سواء من خلال وساطة جنوب أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو من خلال المبادرة الإقليمية في بوروندي. وفضلا عن ذلك، فإن طريقة التعاون الوثيق، التي عمل بها جميع الشركاء الدوليون مع الشركاء الأفارقة والأمم المتحدة، ضمنت الاتساق في دعم العملية الانتقالية في المنطقة.

وكان إسهام الاتحاد الأوروبي في تلك الجهود كبيرا. وقد بدأت مشاركتنا منذ عام ١٩٩٦، عندما عين السيد ألدو أيالو، وهو حاضر معنا اليوم، ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وما زال الاتحاد الأوروبي يعمل حتى اليوم بشكل كثيف على المستوى السياسي، كما دللت على ذلك زيارة كل من الممثل السامي سولانا، ومفوض الاتحاد الأوروبي ميشيل إلى كينشاسا. ولكننا اتخذنا أيضا خطوات ملموسة وعملية للمساعدة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ففي عام ٢٠٠٣، قام الاتحاد الأوروبي بنشر عملية أرتميس، في مدينة بونيا، وهي أول بعثة للسياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع في خارج أوروبا. وحقق الجهد العسكري الحازم للاتحاد الأوروبي حالة من الاستقرار إلى أن تمكنت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من السيطرة على المنطقة، وبذلك حمت عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الانهيار.

وفي بوروندي، شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في عملية أروشا للسلام وكان طرفا في لجنة دي سويفي لمتابعة اتفاق أروشا. ودعم الاتحاد الأوروبي نشر البعثة الأفريقية في بوروندي، التي مهدت بدورها لاستلام المهمة من جانب بعثة الأمم المتحدة. وبالتالي، مثلت بعثة الاتحاد الأفريقي تلك الاختبار الناجح الأول للتعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حفظ السلام في أفريقيا.

كما نشارك بشكل نشط في الميدانين الإنساني والسياسي. وساهم الاتحاد الأوروبي بما يزيد على ٨٠ في المائة من مجموع الأموال اللازمة لعملية الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقمنا في الآونة الأخيرة بنشاطات جديدة من خلال تقديم الدعم لإعادة الهيكلة الضرورية لقطاع الأمن، تمشيا مع هدفنا المشترك بتوفير الأمن لجميع الكونغوليين. وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح قطاع الأمن منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

إن بعثة الشرطة المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي - بعثة الاتحاد الأوروبي للشرطة في كينشاسا - تساعد السلطات الكونغولية في التشكيل والتدريب والرصد اليومي لوحدة الشرطة المتكاملة الموكلة بحماية مؤسسات الدولة وكبار الزعماء السياسيين.

ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. وفي بوروندي، لا بد من إيجاد حل لمشكلة قوات التحرير الوطنية. وستحتاج بوروندي إلى المساعدة الدولية المستمرة بعد الإنهاء التدريجي لعملية الأمم المتحدة في البلد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التأخير في اعتماد القانون الانتخابي يهدد الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات وإنجاز الفترة الانتقالية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦. كذلك، يتعين إيجاد حل عاجل لمشكلة القوات المناوئة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية – سواء كانت كونغولية أو من مصادر خارجية – بما في ذلك قوات التحرير الديمقراطية لرواندا. إن أنشطة جيش الرب للمقاومة تشكل مصدر قلق عميق لأسباب تتجاوز الأزمة الإنسانية الهائلة القائمة في شمال أوغندا. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة، فإن أنشطة جيش الرب للمقاومة تزايدت في جنوب السودان، وامتدت كذلك إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مسببة المزيد من انعدام الأمن ومهددة عمليتي السلام القائمتين في تلك المنطقتين.

ولكي يتحقق التقدم الدائم، فإن الشركاء الدوليين يحتاجون إلى حكومات شريكة ديمقراطية ويمكن التعويل عليها. ومن الأهمية بمكان أن تكون الأنظمة السياسية ديمقراطية وشاملة، وأن تهيئ بيئة ملائمة للثقة ومشاركة الجميع. إن الحكم الرشيد وسيادة القانون سيهيئان بيئة مؤاتية لإعادة البناء. ولذا، فإن من الأمور الأساسية اتخاذ تدابير حازمة ضد الفساد، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة مناخ الإفلات من العقاب. ولكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية دور أساسي في الجهود المبذولة لتقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

إن دعم المجتمع الدولي لجهود إعادة البناء ينبغي أن يكون على درجة عالية من التنسيق والتناغم. ويتعين علينا، بصفة خاصة، أن نفكر منذ الآن في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، وفي أفضل السبل لدعم إعادة البناء وبناء المؤسسات. وهذا مجال ينبغي للمانحين أن يعملوا فيه بجهد أكبر ويمكن للجنة بناء السلام أن تقدم إسهاما قيما بصفة خاصة.

وتوفير الأمن له دور محوري في هذه الجهود. وتمثل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعودة وتوطين مختلف الجماعات المسلحة مسألة مركزية في تحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإجراءات القوية التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المناطق الشرقية من البلد، دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، يرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن مجلس الأمن قد أولى مؤخرا عناية أكبر لهذه المسألة ولآثارها الإقليمية. ويتعين علينا أيضا أن نضمن تنفيذ حظر الأسلحة بنية حسنة واتخاذ تدابير ضد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونعتقد أن من المهم ألا يفك المجتمع الدولي ارتباطه بسرعة كبيرة، وأن يستبقي على حضور كاف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات. وينبغي أن يتم الإنهاء التدريجي لبعثتي الأمم المتحدة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لأسس معيارية محددة وواضحة.

ويجب أن يتم بناء مستقبل بلدان المنطقة على أساس حسن الجوار والتعاون الإقليمي. إن ميثاق السلم والاستقرار والتنمية المقترح، الذي سيعتمد في مؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في نيروبي في وقت لاحق من هذا العام، سيكون أساسا ونقطة مرجعية لجميع هذه الجهود. ونؤمن بأنه نظرا لتاريخ المنطقة القريب، فإن مجموعة الأمن والسلام لهذا الميثاق تستحق أقصى ما يمكن من الاهتمام العاجل.

إن جميع العناصر التي أشرت إليها مترابطة بعضها ببعض. وتحوُّل منطقة البحيرات الكبرى إلى منطقة سلام واستقرار ورفاه دائم يتطلب جهودا مستدامة ومنسقة من جانب جميع الأطراف المعنية. والاتحاد الأوروبي مستعد للاضطلاع بدوره لمواصلة دعم هذا الجهد التعاوني.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمفوض التنمية والمساعدة الإنسانية في المفوضية الأوروبية، سعادة السيد لويس ميشيل.

السيد ميشيل (المفوضية الأوروبية) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى جمهورية تنـزانيا المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود، سيدتي الرئيسة، أن أحيي مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة، في هذا المنعطف الحاسم، حول السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتعلمون أكثر من غيركم، أن أمامنا اليوم فرصة حقيقية ينبغي أن نغتنمها، بل أن ننتزعها من يد القدر.

إنني أتفهم تماما الشرف الذي أسبغه مجلس الأمن على المفوضية الأوروبية، برئاسة السيد هوزي مانويل باروسو، بالسماح لنا بالحديث أمام المجلس. فنحن نرى في ذلك انعكاسا لقناعة كثيرا ما يتم إغفالها، وهي أنه كما لا توجد فرصة للتنمية بدون سلام واستقرار، فإنه لا توجد فرصة للسلام والاستقرار بدون تنمية. وهذا بالضبط هو ما يعطي المؤسسة التي أمثلها قيمة إضافية.

ومن وجهة النظر هذه، تؤيد المفوضية تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به للتو رئاسة الاتحاد الأوروبي، والذي حدد الإطار الاستراتيجي للإسهام السياسي الأوروبي لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى، التي لاستقرارها أهمية بالغة من أجل التوازن والانسجام وإعادة البناء الاقتصادي والإنعاش البشري في كل أنحاء القارة الأفريقية.

وأود التذكير بالالتزام المستمر للمفوضية الأوروبية، التي غالبا ما تقف في طليعة المجتمع الدولي، والموكلة من جانب الاتحاد الأوروبي بالبحث عن حلول نهائية للأزمات والصراعات التي طالما أثرت على هذه المنطقة ذات الإمكانيات الغنية في العديد من المجالات.

وقد عوّلنا دائما على فضائل الحوار السياسي الذي يجب أن يكون فعالا وصريحا، ولكنه أيضا يقوم على الاحترام وبدون مخططات مستترة. وليس لدينا أهداف سوى السلام والأمن ورخاء الشعوب. ونعتقد أننا لا يمكن أن نحقق هذه الأهداف إلا من خلال إعادة بناء الدول التي يمكنها أن تحمي شعوبها، وأن تكون وسيطا بين مجموعاتها السكانية، وتتمتع بالشرعية بحكم أنظمتها الديمقراطية. وهي دول بحوزتها مؤسسات قادرة على أداء وظائف الحكم الرئيسية، وهذا وحده كفيل بضمان الحقوق المتساوية لجميع السكان، كحق الحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والعدالة والإدارة والثقافة.

وإلى جانب واجبنا بتزويد مساعدات إنسانية، تستند سياستنا دائما إلى قناعتنا بأن الفقر لا يمكن أن يقهر إلاّ من خلال إقامة وتوطيد حكومات محايدة، تشجع المجتمعات المدنية اليقظة التي يمكنها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن مصيرها.

ومنذ عام ٢٠٠٢، عبّأ الاتحاد ما يزيد على بليون يورو - أكثر من ١,٣ بليون دولار - لهذه المنطقة وبلدانها. واستثمرت اللجنة، في مجالات رئيسية، من قبيل الإدارة والعملية الانتخابية اللتين نتصدر المانحين فيهما، فقدمنا ١٤٩ مليون يورو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن إعادة بناء الخدمات والبنية التحتية. وبغية تعزيز هذه المكاسب، نحن بحاجة إلى المزيد من الأموال، بيد أن هذه الأموال لا تكون ولن تكون كافية بدون تحليل موحّد وعمل والتزام من جانب جميع الأطراف الفاعلة الدولية. وعلينا أن نحافظ على هذا التحالف المقدس إلى آخر عمليات السلام وحتى بعدها.

وسوف تظل العملية هشة حتى النهاية. أما الوعد الكبير بأن ينعم وسط أفريقيا بالسلام في نهاية المطاف وبأن

يكون منفتحا وله تطلعات مستقبلية فسيظل معرّضا لخطر أن يتبدد بفعل تصرفات غير مسؤولة - على مستوى الأفراد أو الجماعة - تتصف بنزاعات عقيمة وحتى أخطاء تافهة. والتزامنا تجاه أنفسنا وتجاه أصدقائنا الأفارقة يتعين أن يظل ثابتا إذا أردنا أن نرد عنا هذه الأخطار مرة وإلى الأبد.

بيد أنني أشعر بالتفاؤل، ففي رواندا، بدأت تلتئم الجراح المؤلمة التي خلفتها الإبادة الجماعية، شيئا فشيئا. وبدأ يحصل هناك انتعاش اقتصادي جديد يمكن أن يبعث الأمل ويعطي الحافز لأفراد الأجيال الفتية الذين يعلمون الآن أن باستطاعتهم، إذا رغبوا، أن يخططوا لمستقبل مزدهر يتصف بالتضامن والعدالة. فبعد أكثر بقليل من ١٠ سنوات على المأساة المروعة، نستطيع الاعتقاد أخيرا أن المصالحة سوف تتحقق بين أفراد الشعب.

وفي ما يتعلق ببوروندي، تصدى البوروندیون منذ بضعة أشهر بنجاح إلى تحد كنا نعتقد جميعا أنه صعب المنال. فلقد انتخبوا ديمقراطيا برلمانا يمثِّل كامل السكان. وأعطوا بحكمة الرئيس أوسع مشروعية ممكنة لتهيئة الأحوال اللازمة لإعادة التوحيد. وأنشأ الرئيس حكومة زاد تمثيل النساء فيها على الثلث، ووضع خطة حديثة تتسم بالسخاء والطموح، بدءا بالتعليم الابتدائي بالمجان. وتلك في مجموعها دلائل إيجابية بلا شك.

واليوم يجري تدريجيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إتمام عملية انتقالية طويلة وهشة. ففي غضون أشهر قليلة، حصل ما يزيد على ٢٥ مليونا من الكونغوليين والكونغوليات على بطاقات الاقتراع الخاصة بهم، مما زوّدهم لأول مرة بهوية وحق للمواطنة وإحساس بالانتماء إلى أمة واحدة وشعب واحد. وكيف لا نؤمن بالمعجزات عندما نرى المعجزة تكشف عن نفسها في مراكز التسجيل في قلوب وأرواح الرجال والنساء الذين كانوا حتى الآن مجرد مواطنين صوريين؟ وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أدلى ما يزيد على ٦٠ في المائة منهم بأصواتهم لأول مرة طوال ٤٠ عاما. وصدّق ٨٤ في المائة من الناخبين على دستور متوازن وديمقراطي، لأنهم فهموا بداهة أنهم امتلكوا، عن طريق تلك اللمحة التأسيسية، القدرة على تحويل مد تاريخهم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل حتى النهاية مساعدتهم وتشجيعهم وأن يحض قادتهم على التقيد بالجدول الزمني للانتخابات. ويجب سن قانون انتخابي، آمل أن يتيح الفرصة لأوسع تمثيل ممكن لجميع قطاعات المجتمع الكونغولي لتجنب ظهور الإحساس بالاستبعاد من جديد.

وكيف لا يمكننا أن نلمس أن هذه البلدان يجمع بينها مصير مشترك؟ إنني مقتنع عميق الاقتناع أن الإتمام الناجح لهذه العملية قد يكون عسيرا، لا على الصعيد الإقليمي فحسب وإنما أيضا في جميع أنحاء أفريقيا. ويبدو لي أن البعد الإقليمي أساسي الأهمية. إننا نحتاج إلى توحيد القوى وتركيز الانتباه على المواضيع ذات الأهمية المشتركة، وأن نرتسي في أعمالنا على المبدأ - وهو مبدأ يكمن في صميم عملية تشييد أوروبا - القائل إننا إذا تشاطرنا المصالح والمشاكل والموارد يمكننا أن نحقق وأن نصون السلام وأن نزيد الرخاء. ولهذا يسرني أن أرى تصميم هذه البلدان الثلاثة على إعطاء دافع جديد للجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى. ونحن من جانبنا مصممون على توفير قدر كبير من التمويل لذلك المشروع.

وإننا إذ ننظر في الاحتمالات، كيف لا نقْدم على نحو لا لبس فيه على التنديد بالأعمال الوحشية والهجمات اللاإنسانية التي ارتكبها هذا الأسبوع عدد من المجموعات الإجرامية التي تقوم تحقيقا لمصالحها الآثمة بإرهاب المواطنين

الأبرياء بل وبقتل من قاموا، بتعريض أنفسهم للخطر ومن أجلنا بالذهاب إلى هناك لحمايتهم؟

وقد اتبعت المفوضية الأوروبية دوما نهجا تطوعيا بالاقتران مع شركائها الخاصين في الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والاتحاد الأفريقي والمانحين الآخرين. وستضطلع لجنة بناء السلام بدور رئيسي في هذا الصدد. وسيزداد اشتراك المفوضية الأوروبية في استراتيجية التنمية بوصفها عنصرا أساسيا في منع الصراع وفي إعادة إرساء قواعد القانون عن طريق نظم قضائية مستقلة وجديرة بالثقة، وإدارات عامة فعالة بوسعها بسط سيطرتها على الإقليم، وقوات أمن تم إصلاحها تخضع لرقابة ديمقراطية صارمة.

وفي الختام أؤمن إيمانا عميقا بأن العلاقات القائمة بيننا وأفريقيا قد ولدت من جديد وبأنها تتطور في جو من الاحترام المتبادل بين الشركاء المتساوين في الحقوق والمسؤوليات، والقادرين على الدخول في حوار ونقاش وعلى التعايش مع اختلافاتهم، في سياق عزم قاطع على الوصول إلى فهم مشترك لمفهومي الديمقراطية والقانون. وأرى أن علينا أن نتطلع بعزم وباستمرار إلى أكبر قاسم مشترك ممكن – المفاهيم الرئيسية التي تنظم إقامة المجتمعات الحديثة. ويجب أن تكون مفاهيم العدالة والتضامن والحرية وغيرها خاضعة للنقاش. ولا يمكن أن يفرض المجتمع الدولي شروطه من جانب واحد.

ويجب أيضا أن نلتمس التوجيه والإقناع من شركائنا. إذ يمكن لتجاربهم وتاريخهم وتصوراتهم وثقافاتهم أن تثري مثيلاتها لدينا. وأعتقد إننا نستطيع في نهاية المطاف، إن شئنا ذلك، أن نطرد شياطين ماضينا وأن نحقق فهما مشتركا لتاريخنا. وبهذا وحده نستطيع أن نبني معا عالما يسوده السلام والعدل والحرية.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة قطر، معالي السيد أحمد بن عبد الله آل محمود.

السيد آل محمود (قطر): يسعدني بداية أن أتقدم إليكم، السيدة الرئيسة، بالتهنئة على الكفاءة والمقدرة اللتين يدير بهما وفد بلادكم دفة مجلس الأمن نحو تحقيق المقاصد والغايات التي أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة. ولا شك بأن الدعوة إلى عقد اجتماع وزاري لبحث مسألة السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تصب في هذا الاتجاه. وهي بحد ذاتها مبادرة تؤكد الاهتمام الذي يوليه المجلس للقارة الأفريقية التي عانت كثيرا من ويلات الحروب والصراعات والتهميش، الأمر الذي أنعكس سلبا على مسائل التنمية في هذه القارة العظيمة بتاريخها وشعوبها ومواردها.

والشكر كذلك موصول لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على الجهود التي يبذلها من أجل إبراز المعاناة والتهميش اللذين يعاني منهما السواد الأعظم من سكان هذه القارة، التي تشكِّل البحيرات الكبرى جزءا منها، بهدف إيجاد الحلول المناسبة الكفيلة بالحفاظ على كرامة الإنسان وإحلال السلام والتنمية في المنطقة.

إن أهمية هذا الاجتماع تكمن في كون انعقاده يأتي تأكيدا على المبادرات التي اتخذها المجلس، وكذلك الأمين العام لمعالجة القضايا المرتبطة بالنزاعات في أفريقيا، ولا سيما المسائل التي كرّسها القرار ١٦٢٥(٢٠٠٥) عن منع نشوب النزاعات المسلحة لا سيما في أفريقيا، الذي اتخذه مجلس الأمن في اجتماع القمة المعقود على هامش اجتماع القمة العالمي للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولا يمكننا في هذا الإطار أيضا إغفال الإرادة الحقيقية التي عبّرت عنها الدول الأفريقية عندما أنشأ الاتحاد الأفريقي

مجلس السلام والأمن الخاص به للتصدي لمسائل منع نشوب النـزاعات وتسويتها وحفظ السلام في أفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يخلق شراكة حقيقية مع مجلس الأمن الدولي، تساعد على فهم أفضل للصعوبات التي تواجهها المنطقة بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتراعات في أفريقيا بصورة شاملة.

ولا شك في أن النـزاعات العنيفة وجرائم الابادة الجماعية التي شهدها منطقة البحيرات الكبرى ستظل عالقة في الأذهان لفترة طويلة، وتحتم علينا مضاعفة العمل وبذل كل جهود ممكنة لمنع نشوب نزاعات جديدة وتسوية ما تبقى منها. والكل يعلم بأن تلك المنطقة من العالم ذات طبيعة ديموغرافية وجيوسياسية معقدة وشديدة التأثير على المنطقة بأسرها، وتحتم علينا البحث عن حلول مبتكرة ذات نهج إقليمي. وهذا هو الأساس الذي استند إليه النداء الدولي لعقد المؤتمر الدولي الأول بشأن السلام والأمن والديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في تنزانيا عام ٢٠٠٤. ولكن يبقى السؤال الأهم، وهو إلى أي مدى تستطيع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة دول البحيرات الكبرى على تنفيذ رؤى إعلان دار السلام وكيف؟ فالنجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في إحلال الاستقرار في المنطقة كبيرة. وكذلك فإن التحديات الراهنة كبيرة. ولذا يجب التعامل مع هذه القضية بواقعية أكبر والعمل على المحافظة على المكاسب المحققة والنظر في السبل الكفيلة بالتصدي للتحديات المستقبلية، حتى لو تتطلب الأمر تعزيز التواجد الميداني للأمم المتحدة، بما في ذلك قوات حفظ السلام.

وفي إطار الحديث عن العاملين في الميدان، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعازي بلادي لأسر وحكومات جنود حفظ السلام الذين قُتلوا في سبيل أداء المهمة السامية التي أُرسلوا من أجلها. وبالرغم من أن جل اهتمامنا في هذه الفترة منصب على مسائل السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والقضايا الإنسانية والاجتماعية، إلا أننا – ردا على سؤالنا – نرى أن هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية في رؤى إعلان دار السلام، وهي التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. ونعتقد بأنهما ركيزتان أساسيتان في استدامة الاستقرار في المنطقة. و لم نر أنهما مُنحتا القدر الكافي من الاهتمام، ليس لعدم رغبة المجلس في ذلك ولكن لكونها مسؤولية تتعدى صلاحيات المجلس وتشترك فيها جهات أخرى، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة أيضا التي يجب أن تعمل من جانبها على مساعدة دول المنطقة في ترجمة طموحاتها إلى واقع ملموس.

ولقناعتنا في دولة قطر بأن دول الجنوب القادرة يمكن لها أن تشارك في تحمّل مسؤولية تنمية الجنوب، فقد بادر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، أمير دولة قطر، إلى إنشاء صندوق الجنوب للتنمية، والذي نأمل عندما يباشر أعماله المشاركة في مسألة التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى.

إن لجنة بناء السلام التي أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨١ هي طموح راودنا منذ فترة لكونها تشكل آلية مناسبة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على حفظ السلام وتحقيق التنمية المستدامة وضمان عدم انزلاقها مرة أخرى في أتون النـزاعات. ولا يسعنا في هذا الإطار إلا مباركة الجهود التي أفضت إلى اتخاذ القرار الحكيم بإنشاء هذه اللجنة والتي نأمل أن تؤدي الدور المطلوب منها وفقا للتصور الموضوع لها.

وفي الختام، نود أن نؤكد بأننا نؤيد ما جاء في مشروع قرار مجلس الأمن المعروض أمامنا بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وندعو إلى اعتماده.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤكد أن منطقة البحيرات الكبرى تمثِّل أحد التحديات الأمنية الرئيسية للعالم المعاصر. ونعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة مشاكل المنطقة بكل تعقيدها، ولتحقيق تسوية سلمية دائمة تسهم بشكل إيجابي في استقرار وتنمية المنطقة بأسرها.

وفي هذا الإطار، نشيد بجمهورية تنزانيا المتحدة على اتخاذ هذه المبادرة الهامة وذات التوقيت المناسب للغاية. ونتفق معكم، سيدتي الرئيسة، على أن جلسة مجلس الأمن هذه حدث تاريخي بالفعل.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به السيد لويس ميشيل ممثل المفوضية الأوروبية. ولهذا سأقتصر في بياني بضع نقاط تخالجنا حيالها مشاعر قوية. وسيتم تعميم النص الكامل لبياننا.

لقد شهدنا في الأشهر الأخيرة تطورات مشجعة في مجال الاندماج السياسي في منطقة البحيرات الكبرى، وهي الانتخابات الديمقراطية في بوروندي والاستفتاء الدستوري الناجح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت هذه اللحظات الإيجابية دليلا على النضوج السياسي لشعبي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويمكن أن تكون منارة أمل في الواقع المرير للحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى.

إننا ندرك أن هناك مفسدين محتملين يمكن أن يستفيدوا من تأخير عمليات السلام والمصالحة الوطنية. لذلك من الأهمية الحاسمة أن نمنع مثل هذه المحاولات وألا نسمح لتدهور الحالة الأمنية بأن يكون لها أثر مدمر على العمليات السياسية التي جرت بشكل جيد حتى الآن. ويساور سلوفاكيا قلق بالغ إزاء الأحداث الأخيرة التي تجدد فيها القتال في كيفو الشمالية وكاتانغا، ولا سيما إزاء الهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وفي هذا السياق نود أن نسلِّط الضوء على مشكلة تغاضى عنها المجتمع الدولي زمنا طويلا. وإني أتكلم هنا عن الأنشطة الإجرامية الأكثر عنفا وقسوة التي يقوم بها في المنطقة جيش الرب للمقاومة. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على نقطتين. أولا، ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة الأوغندية لمعالجة هذه المسألة. ولكن لا يمكننا أن نغفل عن استمرار موت المدنيين الأبرياء. وهناك أنماط جديدة تظهر في حملة جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك الهجمات التي تُشن على العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام الموجودين في الميدان لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا ولحماية السلام. ونعتقد أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف الأنشطة المدمرة لجيش الرب للمقاومة وتقديم الجناة إلى العدالة من خلال تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا، نتفق على أن المسؤولية الرئيسية عن الحماية تقع على عاتق الحكومات. ولكنها مسؤولية المجتمع الدولي أن يساعد ويحمي من هم أكثر ضعفاً إذا كانت السلطات الوطنية غير قادرة على التعامل مع حجم المشكلة. لذلك فإن سلوفاكيا مستعدة لدعم مبادرات المجتمع الدولي التي تهدف، بالتعاون مع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان، إلى تحديد التدابير الممكنة التي يمكن عندئذ أن يتخذها مجلس الأمن للقضاء على أنشطة جيش الرب للمقاومة.

وحيث أن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى معقدة للغاية، يجب أن تكون الاستجابات لها شاملة وواسعة النطاق. وهناك ثلاثة صُعُد يجب معالجة المشاكل على مستواها؛ وهي الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية.

على الصعيد الوطني، محاربة الفساد وتنفيذ مبادئ الحكم الرشيد هما أمران حتميان. فإصلاح القطاع الأمني وعمليات التسريح ونزع السلاح يجب تعزيزها وتعجيلها بشكل أكبر. ويجب أن تتولى الحكومات الوطنية ملكية حلول تلك المشاكل.

إن للتعاون على الصعيد الإقليمي أهمية خاصة. فلا يمكن للجهود الوطنية ولا الدولية أن تؤتي الثمار المرغوب في منطقة البحيرات الكبرى ما لم يتم تنفيذها في الإطار الإقليمي. ونود أن نشجع بلدان المنطقة وأصحاب المصلحة الإقليميين على تعجيل جهودهم للاستعداد لمؤتمر القمة الثاني لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي ينبغي أن يعتمد الميثاق المقترح للأمن والاستقرار والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى وتعزيز الأشكال الحالية للحوار والتعاون، مع الاهتمام على وجه الخصوص بتدابير بناء الثقة والأمن. ومن الواضح أن مسألتي التنمية واحترام حقوق الإنسان يلزمان المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي، حيث أنه لا يوجد أمن بدون تنمية واحترام لحقوق الإنسان.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية رئيسية عن صياغة وتنفيذ استراتيجيات بعد انتهاء الصراع حالما يكتمل الانتقال. وجاء إنشاء لجنة بناء السلام في أوانه تماما. وهناك بالفعل في منطقة البحيرات الكبرى مرشح واحد مناسب لاهتمام اللجنة وهو: بوروندي. ونعتقد أنه سيكون هناك مرشح آخر بعد ٣٠ حزيران/يونيه.

وترحب سلوفاكيا بمشروع القرار بشأن السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى (S/2006/51). ونؤمن بأن مشروع القرار يغطي بشكل شامل المسائل المعقّدة التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى. ويحظى مشروع القرار بتأييدنا الكامل.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بكم، سيدتي الوزيرة، وأن أشكركم على رئاسة مجلس الأمن في هذه الجلسة. كما أود أن أرحب بوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجلس ودول منطقة البحيرات الكبرى الذين قدموا إلى نيويورك للنظر في مسألة تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن المسائل الأفريقية تكمن باستمرار في لب اهتمام المجلس، وهذا يعكس القلق العميق للمجتمع الدولي حيال الحالة المستمرة المعقّدة في القارة الأفريقية. والتطورات الأخيرة التي حصلت في منطقة البحيرات الكبرى تظهر بجلاء أن أهم طريقة لتسوية الصراع في المنطقة وفي جميع أرجاء أفريقيا تتمثل في تعزيز سيادة القانون عن طريق تطوير الديمقراطية والحكم الرشيد.

وما زال نظر المجلس في حالات الصراع الحالية في منطقة البحيرات الكبرى يبين أن أكبر الصعوبات تنجم عن تسوية المشاكل المتصلة بالفترات الانتقالية وفترات بعد انتهاء الصراع. وتنفيذ التشريعات وإنعاش النظم القانونية أو إنشاؤها يجريان بصورة بطيئة. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفذ بصعوبة أو تعوق بشكل كامل – وخاصة عن طريق الجماعات المسلحة غير القانونية الكونغولية أو الأجنبية التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الدول المجاورة، حيث تزايد مؤخرا تأثيرها المزعزع للاستقرار عبر الحدود على عملية السلام في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ الزخم الإيجابي عموما في عمليتيّ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي

بوروندي. وذلك أمر يدعو إلى التشجيع، وهو يعكس اتجاها ثابتا نحو تحقيق الاستقرار الشامل.

وبغية توطيد نجاح عملية السلام في بوروندي وجعلها عملية لا رجعة فيها، ما زال على الحكومة المنتخبة ديمقراطيا أن تتصدى للعديد من المشاكل الخطيرة. وبالطبع، سيقتضي ذلك تقديم مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق مشاركة لجنة بناء السلام، وأصدقاء بوروندي والمانحين الرئيسيين.

وتتمثل الأولوية للقادة وللبرلمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التعجيل بإرساء أساس قانوني وسوقي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتسمة بالشفافية وديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. والمشكلة الشائكة التي لا تزال عالقة هي نزع سلاح أعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية التي تعمل في المحافظات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإدماج أعضاء هذه الجماعات وعودتهم الطوعية إلى الوطن.

ونرى أن الأمر الذي يحظى بأهمية كبيرة هو التعاون الإقليمي بين دول منطقة البحيرات الكبرى – وخاصة رواندا، وبوروندي، وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية – بالترافق مع اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتسوية المسائل الثنائية المعلقة. وينبغي القيام بذلك في إطار الآليات الأمنية المتعددة الأطراف مثل اللجنة الثلاثية المشتركة زائدا واحد.

ولا بد من التركيز، في تسوية مشاكل نزع السلاح، على البعد الإقليمي بتوسيع التعاون بين الدول المجاورة وتعميقه.

وتحقيق استقرار الحالة في وسط أفريقيا وتهيئة ظروف ثابتة تفضي إلى التنمية أمران يرتبطان ارتباطا وثيقا بإحراز نتائج ناجحة في المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وستتمثل المهمة الرئيسية خلال المرحلة المقبلة في إجراء تحليل موضوعي للامتثال لإعلان دار السلام لمبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وفي أن يتم، في مؤتمر القمة الثاني لدول المنطقة، اتخاذ قرارات مجدية ومتوازنة وقابلة للتحقيق وملزمة للجميع، وخاصة في مجالي السلام والأمن.

وأود أن أذكر أن وفدي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار (S/2005/51) الذي أُعدّ للاعتماد في نهاية جلسة اليوم.

وأخيرا، سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم مرة أخرى وأن أشكر وفد جمهورية تنزانيا المتحدة على الجهد الكبير الذي بذلتموه في التحضير لجلسة اليوم وإدارتها.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تقدِّر الدانمرك إتاحة هذه الفرصة لمناقشة مسألة السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بالمبادرة التنزانية لعقد هذه المناقشة وبحقيقة أنكم، سيدتي الوزيرة، ترأسون مناقشاتنا.

ونود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونرحب اليوم بمشاركة عدد كبير من الوزراء. ويشكل التفاني السياسي القوة الدافعة، والتزامهم القوي بتعزيز السلام والاستقرار أمر جوهري بكل تأكيد.

إن التقدم المحرز في العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يدعو إلى التشجيع، لأنه ينظر إلى تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد بوصفه أحد العوامل الرئيسية في إحلال السلام والاستقرار في جميع أرجاء المنطقة. ويشكل احترام السيادة وعدم التدخل والتعاون الأوثق بين فرادى دول المنطقة عاملا رئيسيا آخر. ويوفر المؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في البحيرات الكبرى منتدى للتعاون، ويحدونا الأمل أن يعقد مؤتمر القمة الثاني لمنطقة البحيرات الكبرى في أقرب وقت ممكن.

وما زالت الفظائع وأعمال الإجرام التي ترتكبها المليشيات والجماعات المسلحة العاملة في منطقة البحيرات الكبرى تشكِّل تهديدا للاستقرار الإقليمي. ولا بد أن تتخذ بلدان المنطقة إجراء لمنع استخدام أراضيها لدعم أنشطة الجماعات المسلحة. ويجب على هذه البلدان أن تكافح الاتجار عبر الحدود بالأسلحة غير المشروعة والموارد غير المشروعة وتنقل المقاتلين بالإنفاذ الصارم لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن الصلات القائمة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتجارة غير القانونية في تلك الموارد وانتشار الأسلحة والاتجار بها يجب أن يعترف بها اعترافا كاملا بوصفها أيضا عاملا آخر يؤدي إلى تأجيج وتفاقم الصراعات في المنطقة. ونناشد بلدان المنطقة تعزيز تعاونها في تشجيع الاستغلال القانوني والمتسم بالشفافية للموارد الطبيعية. وذلك سيعزز السلام فضلا عن التنمية الاقتصادية.

إن الحاجة إلى حماية السكان المدنيين كبيرة في جميع أنحاء المنطقة. ونود أن نشدد على أن حكومات المنطقة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها وفقا للقانون الدولي وعن ضمان الوصول الكامل والمأمون وبدون إعاقة لموظفي تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين.

وبغية ضمان الاستقرار الطويل الأجل واحترام سيادة القانون، لا بد أن تتخذ جميع الدول المعنية إجراء لكي يقدم إلى العدالة مرتكبو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تتعاون جميع الدول مع المحاكم الجنائية الدولية لضمان القبض على الأشخاص المشتبه بهم وتسليمهم. وحيث تكون الأمم المتحدة مشاركة في العمل، ينبغي لها أن تساعد الدول في ذلك المسعى.

واجتازت الآن مختلف الصراعات، من خلال الجهود المتضافرة لدول المنطقة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منعطفا حرجا في اتجاه الحل. ونود أن نشجع زيادة تولي الأفارقة للمسؤولية عن إدارة الصراعات في القارة والمشاركة فيها. وينبغي لمجلس الأمن استكشاف أفضل السبل لدعم الجهود الجارية لتنمية الهياكل الأمنية الأفريقية والعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز سبل ووسائل التعاون.

إننا نستفيد بصورة متزايدة من موارد ومشروعية شبكة من الآليات المتعددة الأطراف، إقليمية وعالمية، لتوفير استجابات جماعية لتحديات الأمن والسلام اليوم. والمهمة التي أمامنا هي ضمان أن تعمل آليات تعاوننا على أفضل نحو ممكن. ويجب أن تكون فعالة وكفيّة ومعززة بعضها بعضا، ويجب أن تكون مرنة وسهلة الاستجابة.

ولا يتعين على مجلس الأمن في نهجه الإقليمي تجاه منطقة البحيرات الكبرى أن يركِّز على حفظ السلام وبناء السلام فحسب، ولكن أيضا على منع نشوب الصراعات وحلها، بما في ذلك قضايا الحكم والعناصر الاجتماعية والاقتصادية للسلام.

إن المواضيع التي تطرقتُ إليها من فوري كلها واردة في مشروع القرار (S/2006/51) الذي بادرت به تنزانيا. وتعقيد مشروع القرار دلالة واضحة على مشاركة مجلس الأمن الشاملة الرامية إلى حل الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. والدانمرك تؤيد بكل إخلاص مشروع القرار.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ريتشارد سيزيبرا، المبعوث الخاص لرئيس رواندا لمنطقة البحيرات الكبرى.

السيد سيزيبرا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ضمكم رواندا لمداولات جلسة مجلس الأمن هذه. ويسرنا

ويشرفنا أن نرى جمهورية تنزانيا المتحدة وهي تترأس مداولات مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن في غاية السرور بأن نراكم، سيدتي، تتولين الرئاسة. ولا شك لدينا في أن قيادتكم المقتدرة ستجعل عمل المجلس مثمرا للغاية. ونشيد بجمهورية تنزانيا المتحدة، وهي تعمل في تضافر مع جميع جيرانها، على جهودها الدؤوبة في السعي إلى السلام والتنمية المشتركة في منطقة البحيرات الكبرى و، في الحقيقة، في القارة الأفريقية بأسرها.

إن جلسة مجلس الأمن هذه مكرسة لدراسة الأحداث الجارية في منطقة البحيرات الكبرى. وعلى نحو أكثر تحديدا، تسعى إلى معالجة قضية السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وتلك القضايا، في الواقع، متداخلة جميعها. فسكان منطقتنا ليسوا مترابطين عرقيا وثقافيا ولغويا واقتصاديا فحسب، بل إنهم أعربوا – كما تشهد التطورات فيما بعد الإبادة الجماعية في رواندا والانتخابات في بوروندي والعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية – عن رغبتهم في صوغ مستقبل أفضل وتصميمهم على ذلك، بالرغم من آثار الماضي المؤلمة، التي يريدون تجاوزها.

لقد ظلت بلدان المنطقة تعمل بلا كلل سعيا إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وقد اضطلعت بدور أساسي في عودة السلام في بوروندي ومجيئ نظام حكم سياسي جديد في ذلك البلد. وهي ما زالت تضطلع بدور أساسي في إيجاد حلول لأزمتي الصومال والسودان.

إن مبادئ المسؤولية الإقليمية عن عمليات السلام والشراكة الدولية ليست مجرد شعارات جوفاء. وقد أثبتت منطقتنا أنها ممكنة وأنها، عندما تطبق بصورة صحيحة، تأتي بنتائج.

ورواندا يشجعها التقدم في العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ أنها أنجزت، ببطء ولكن بشكل مؤكد، العديد من دعائم اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩. والحرب، التي شملت في ذروتها العديد من الدول، قد توقفت. وبدلا من المواجهة والصراع، تستكشف بلدان المنطقة الآن طرقا لزيادة التعاون. وأصبح لدى الشعب الكونغولي نظام حكم سياسي جديد وهو عاكف على عملية من شأنها ترسيخه، ويمضي إلى أبعد من الترتيبات المؤقتة المتفق عليها في صن سيتي، جنوب أفريقيا، وإقامة هياكل تعبر عن إرادة الشعب. وانسحبت القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية ساعدتها وراقبتها المنطقة والمجتمع الدولي.

وتعتقد رواندا أن إمكانات السلام الدائم والاستقرار الراسخ والرخاء المشترك الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت آخر منذ الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤. وينبغي للمنطقة والمجتمع الدولي العمل معا لترسيخ المكاسب المحققة في مجال السلام والأمن، بينما يضعان أيضا أساسا قويا للرخاء المشترك المستدام والقادر على البقاء. ولكن، للقيام بذلك بشكل فعال، سيتعين علينا جميعا إكمال العمل الناقص من عملية لوساكا. وكما قلت آنفا، إن العديد من لبنات بناء السلام الإقليمي، على نحو ما حددتها تلك العملية، قد أعدت. ومن سوء الطالع أنه لا تزال هناك عقبة رئيسية أمام السلام الدائم، وهي وجود قوات للإبادة الجماعية وجماعات أخرى مسلحة في المنطقة، غرضها الوحيد هو الاستمرار في زعزعة استقرار بلداننا.

وما لم يتحرر أهل المنطقة، وإلى أن يتحرروا، من الخوف والاستبداد وهجمات القوات التي تسمي نفسها حاليا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وقوات التحرير الوطنية لشعب الهوتو وغيرها من الجماعات المسلحة التي تقوم حاليا بإعاثة الفساد في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وبقية المنطقة، سيظل السلام البازغ هشا وستظل التنمية حلما بعيدا للعديد من مواطنينا.

لا يزال الروانديون يتساءلون لماذا ظلوا بعد ١١ سنة يعيشون مع شبح الإبادة الجماعية. وهم يريدون أن يعرفوا لماذا لم يقض مجلس الأمن بصورة دائمة على التهديد الذي تشكله تلك القوات، ويتساءلون لماذا لم تعالج لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء الذي أعيد إنشاؤه بموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) حتى الآن مسألة تدفق الأسلحة وغيرها من الإمدادات إلى تلك الجماعات بالجدية التي تستحقها. وإنني أجرأ على الإعراب عن أملي في أن تقدم هذه الجلسة المفتوحة إجابات على تلك الأسئلة، من خلال مشروع القرار الذي سيعتمد في وقت لاحق ومن خلال الإجراءات التي تتخذها قوات الأمم المتحدة في الميدان.

وتود رواندا أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن مؤاساتها لحكومة وشعب غواتيمالا، وإلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسرة الأمم المتحدة كلها بمناسبة فقدان حفظة السلام الغواتيماليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن موت حفظة السلام البواسل أولئك ينبغي أن يحفز المجلس على اتخاذ إجراءات إضافية أقوى وأكثر فعالية.

وإن حكومات المنطقة، من خلال وزراء خارجيتها، الذين اجتمعوا في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قدمت إلى المجلس مقترحات بشأن كيفية القيام بذلك. وآمل أن تتخذ هذه الهيئة القرارات اللازمة. ورواندا، بدورها، ستواصل إعطاء كل الحقوق والمسؤوليات التي يتمتع بها الروانديون لكل أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين يعودون، فضلا عن حقهم غير المشروط وغير القابل للتصرف.

ومن لبنات البناء الهامة في الهيكل البازغ للسلام في منطقتنا المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد وفر مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، رؤية لمنطقة تحولت من مسرح للصراع المتواصل إلى منطقة ازدهار. وقدّم أيضا خريطة طريق لكيفية حدوث ذلك التحول. وتأمل رواندا في أن يعقد المؤتمر الثاني بأسرع ما يمكن.

وبينما تعمل المنطقة في سبيل التوقيع على ميثاق السلام والاستقرار والتنمية المقترح، ستظل المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي المنطقة المسؤولية عن العملية والنتائج معا، واستمرار الشراكة والشمول الدوليين، اللذين يشكِّلان دعائم عملية المؤتمر، ذات أهمية حاسمة. ومن المهم أيضاً أن نؤكد مرة أخرى على الصلة بين السلم والأمن والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية. وعمليات السلم والأمن التي لا تدعمها ممارسات الحكم الرشيد والنمو المستدام وتخفيض حدة الفقر تتصف بالهشاشة. ولذلك، فإننا نرى أن المواضيع الأربعة للمؤتمر تتساوى في الأهمية.

لقد عززت عملية المؤتمر الحوار بين الحكومات والبرلمانيين وجهات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات النسائية ومجموعات الشبيبة ووسائط الإعلام والزعماء الدينيين وغيرهم. كما أثارت تلك العملية التوقعات لدى ملايين المدنيين في المنطقة. وحتى يتسنى تلبية تلك التوقعات، لا بد من تعبئة موارد إضافية سواء داخل المنطقة أو من المجتمع الدولي. وإن لم يتحقق ذلك، فسيكون مجرد مؤتمر آخر يحتل الكثير من العناوين الرئيسية بدون أن يكون له أثر يذكر على فقراء المنطقة.

وبينما ترسي المنطقة آلية متابعة للمؤتمر، ثمة حاجة إلى مناقشات جادة بشأن آليات المشاركة المستمرة مع

المجتمع الدولي في السنوات القادمة. وينبغي إيلاء اهتمام جاد أيضاً لإيجاد سبل مبتكرة لتمويل النتائج المحددة، التي ستنعكس في الميثاق.

إن إنشاء لجنة بناء السلام رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ من قبل مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) والجمعية العامة بقرارها ٦٠/١٨٠ هو تطور نرحب به للغاية. والكثير من البلدان في منطقة البحيرات الكبرى في مرحلة انتقال من الصراع إلى السلام والتنمية المستدامين. ولذلك، فإن تلك البلدان بمثابة مرشحين مثاليين لتلقي المساعدة من اللجنة.

ورواندا، في ضوء تاريخها، مستعدة للإسهام في نجاح تلك اللجنة. ومن المهم إيجاد صلة ما بين المبادرات المطروحة في منطقة البحيرات الكبرى حالياً واللجنة. ونحن مستعدون للإسهام عندما يُطلَب منا ذلك، سواء بتقاسم الأفكار أو الموارد المادية أو الأفراد. وتتعهد رواندا أيضاً بمواصلة الإسهام في عودة السلام والاستقرار إلى المنطقة وحماية الضعفاء، لاسيما في قارتنا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أحيي كل من عملوا بلا كلل من أجل السلام في منطقتنا. وفي المقام الأول، أحيي شعوب وزعماء المنطقة، الذين قرروا أن يتولوا بأيديهم زمام مصيرها. وهؤلاء يحتاجون إلى دعم المجلس. ونود أن نعرب عن تقديرنا للدور القيم الذي تضطلع به الأمم المتحدة وجميع هيئاتها وكذلك دور الاتحاد الأفريقي وكل هيئاته. وإننا نشكر الولايات المتحدة الأمريكية، مُيَسِّر اللجنة الثلاثية زائد واحد. فقد أسهمت تلك اللجنة في إعادة الثقة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، مما سمح لها بتحديد التهديدات المشتركة والتصدي لها جماعياً. وأشكر فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، الذي تترأسه كندا وهولندا، على مساعداته القيمة للمؤتمر الدولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وكل تلك الجهود المتضافرة قد دفعت المنطقة لتصبح قاب قوسين من السلام الدائم والتنمية المستدامة. وترى رواندا أن هذا ليس الوقت الذي نركن فيه إلى الراحة أو نقلل من جهودنا؛ بل هو وقت تجديد الالتزام ببذل المزيد، والمزيد.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى، أناشد المتكلمين ذوي البيانات الطويلة أن يوزعوا نصوص بياناتهم على الوفود وأن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز الخمس دقائق لكي يتسنى لنا الاستماع إلى جميع المتكلمين قبل نهاية اليوم. وأشكر المشاركين على تفهمهم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لام أكول أجاوين، وزير خارجية السودان.

السيد أجاوين (السودان): السيدة الرئيسة، يسرني أن أهنئكم، وأهنئ من خلالكم جمهورية تنزانيا المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما يطيب لي، وأنا أخاطب مجلسكم الموقر للمرة الأولى، أن أعرب لكم عن تقديرنا للاهتمام الذي ما فتئ مجلس الأمن يوليه لقضية السلام في السودان، منذ انطلاق مسيرة المفاوضات في نيفاشا، مرورا بمغادرة المجلس مقره ليجتمع في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي دفعاً لعملية السلام، وانتهاء بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة الآن دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. كما لا يفوتني أن أؤكد لكم، باسم حكومة الوحدة الوطنية، أننا ماضون بجدٍ في تنفيذ الاتفاق وترجمته على أرض الواقع، ليس في الجنوب فحسب، بل في كل أقاليم السودان، الأمر الذي ينعكس على الاستقرار والسلم في منطقة البحيرات الكبرى وفي كل القارة الأفريقية.

وإننـا نجتمـع اليـوم للتـداول بـشأن إحـدى القـضايا الكـبرى علـى صـعيد الأمـن والـسلم الـدوليين خـلال العقـد الماضـي، ألا وهـي قـضية الـسلام والأمـن والتنميـة في منطقـة البحيرات الكبرى، هذا الإقليم الممتد في قلب أفريقيا، الـذي عـانى العديـد مـن دولـه مـن الحـروب الأهليـة والنـزاعات. والـسودان جـزء أصيل مـن هـذه المنظومـة يـؤثر ويتـأثر سـلبا وإيجابا بالأوضاع في كل دولها. ومن هنا جاءت مـشاركات الـسودان في كـل الاجتماعـات وورش العمـل المتـصلة بهـذا الإقلـيم منـذ أن دعـا مجلس الأمـن لأول مـرة إلى عقـد مـؤتمر دولي حـول منطقـة البحيرات الكـبرى برعايـة الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي في عـام ١٩٩٤، وانتـهاء بقمـة دار الـسلام في تـشرين الثـاني/نـوفمبر الماضـي والـتي توصـلت إلى إعـلان دار الـسلام بـشأن الـسلام والأمـن والتنميـة والديمقراطيـة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن إعـلان دار الـسلام الـذي اعتمـده رؤسـاء الـدول والحكومات يمثِّل في تقديرنا برنـامج عمـل متكامـل يستوعب مختلـف القـضايا وفـق الأولويـات المتفـق عليهـا، وفي مقدمتـها تعزيـز الـسلام المستدام عـبر جهـد إقليمـي متكامـل يـستهدف إطفـاء بـؤر الـصراع وتطـوير آليـات الرصـد المناسـبة لـتلافي انـدلاعها، وهــذا في تقــديرنا يتطلــب دفعــاً دوليــا ترعــاه الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي، والـشركاء الآخـرون مـن أصـدقاء منطقـة الـبحيرات الكـبرى. ولعـل مـا يبعـث علـى التفـاؤل هنـا أن إرادة الـسلام هـي الغالبـة الآن، وأن هنـاك إجماعا على أهمية التعاون والعمل الإقليمـي المـشترك بـين دول المنطقة. ومتى ما تكاملت الجهود الوطنية والإقليمية والدوليـة، فإن تعزيز الـسلام المستدام يـصبح ممكنـا، الأمـر الـذي يترتـب عليـه إزالـة حالـة التـوجس والـشك بـين بعـض دول الإقلـيم، كما جاء في الفقرة الثانية من إعلان دار السلام، حتى نـتمكن من الانطلاق على المحاور الأخرى. وهـذا يـدعونا إلى مناشـدة الأسـرة الدوليـة للقيـام بـدورها في تعزيـز القـدرات الوطنيـة والإقليميــة، وبــصفة خاصــة القــوات الأفريقيــة بالتــدريب والتمويل لتتمكن مـن الاضـطلاع بـدورها المطلـوب في إطفـاء بؤر الصراعات والنزاعات.

تـأتي بعـد ذلـك شـواغل أخـرى ملحّـة في مقدمتـها ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد كأساس تقـوم عليـه التنمية المتوازنة المستدامة، وتنشأ تحت ظله المؤسسات الوطنيـة والإقليميــة الــتي ترعــى الحريــة والعدالــة وحقــوق الإنــسان، وترسّـخ مفـاهيم ثقافـة الـسلام والتعـايش بـين شـعوب الإقلـيم ودولــه، ومــن ثم فــتح جــسور التعــاون الثنــائي والإقليمــي عـبر الحـدود فيمـا يتـصل بأوضـاع اللاجـئين، وعمليـات نـزع السلاح والتسريح وإعـادة الإدمـاج الجاريـة في بعـض الـدول، الأمر الـذي يتطلـب عمـلا إقليميـا مـشتركا في مجـالات محاربـة تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتداولها غير المـشروع بـين الأفراد والجماعات من غير الدول، إلى جانـب الجريمـة المنظمـة عبر الحدود. كل ذلك من شأنه تعزيز الثقة بين دول الإقلـيم ونبــذ الــصراعات وتــسخير المــوارد للتنميــة وخدمــة إنــسان الإقلـيم، والــدخول في مــشاريع مــشتركة تؤســس للتعــاون الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة.

إن السلام والتنمية متلازمان يكمل بعضهما الـبعض، لا سـيما في منطقــة مــرّت عــبر تاريخهــا بموجــات مــن عــدم الاستقرار كمنطقـة البحيرات، وبمـا أن قمـة دار الـسلام العـام الماضـي قـد حـددت الأطـر الأربعـة الرئيـسية الـتي تمثِّـل محـاور العمـل، وهـي الـسلام والأمـن، الديمقراطيـة والحكـم الرشـيد، التنميـة الاقتـصادية والتكامـل الإقليمـي، ثم المـسائل الإنـسانية والاجتماعيـة، فكـان متوقعـا أن تقـف القمـة الثانيـة الـتي كـان مقـررا لهـا آخـر العـام ٢٠٠٥ علـى خطـوات عمليـة في هـذه المحـاور الأربعـة. وهنـا تكمـن أهميـة دعـم المجتمـع الـدولي وبخاصـة الأمـم المتحـدة ووكالاتهـا ذات الـصلة بالمحـاور الأربعـة المـشار إليهـا أعلاه، لترسيخ مـا تحقـق مـن سـلام في بعـض الـدول مـن جهـة، وتـسوية مـا تبقـى مـن تـوترات مـن جهـة أخـرى، حـتى

تسود ثقافة السلام والتعاون بين الدول اتساقا مع ما جاء في ديباجة ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: ''إذا كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام''.

إن مشروع القرار الذي أمامنا اليوم يمثِّل دعما قويا من مجلس الأمن لمساعي تحقيق السلام والتنمية في المنطقة، ولا بد من إطار زمني محدد يتم من خلاله رصد ومتابعة ما تم من خطوات وفق سلم الأولويات المشار إليها. ولعل ما يدعونا للفأل بانطلاقة العمل المشترك هو تلك التطورات الإيجابية التي تشهدها العديد من دول الإقليم، وبصفة خاصة بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نتطلع إلى أن يمثِّل مشروع القرار المطروح الآن على أعضاء المجلس إيذانا بدور أكثر حضورا وفاعلية من جانب الأمم المتحدة، في إطار دعم تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات العظمى.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كارِل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا.

السيد دي غوشت (بلجيكا) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان البالغ لكم يا سيدتي الرئيسة على دعوتكم الكريمة لي للمشاركة في هذه المناقشة عن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأثني عليكم يا سيدتي وعلى أعضاء المجلس الآخرين للأهمية التي ما زال مجلس الأمن يوليها لهذه المنطقة وللاهتمام الخاص الذي تتلقاه في ظل رئاستكم.

واسمحوا لي في البداية بتأكيد الدور البارز الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفريقيا، سواء هنا في الأمم المتحدة أو في الميدان. واسمحوا لي أيضا في هذا المناسبة بأن أعرب عن مشاعري الشخصية ومشاعر شعب بلجيكا لأسر أفراد حفظ السلام الثمانية الذين فقدوا أرواحهم منذ بضعة أيام في سبيل السلام.

وأفريقيا واحدة من الأولويات العليا بالنسبة لبلدي، فهو يلتزم التزاما كاملا بقضيتها، ولا سيما بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ومشاكل أفريقيا تعنينا جميعا. وهي بحاجة إلى استجابة قوية، أولا وقبل كل شيء من أفريقيا، ولكن أيضا من شركاء أفريقيا في المجتمع الدولي. وتلتزم بلجيكا، وهي تعمل على الصعيد الثنائي وبشكل وثيق للغاية مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، التزاما كاملا بالتوصل إلى خطة سياسية واقتصادية تدريجية لأفريقيا. وأود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

والصراعات، علاوة على القدرة المحدودة لدى كثير من الدول الأفريقية، تحدُّ كثيرا من آفاق التنمية في القارة بأكملها. فبينما تنتشل آسيا نفسها بسرعة من براثن الفقر وتواصل أمريكا اللاتينية تقدمها على نحو مطرد، تدعو الحالة في أفريقيا إلى القلق الشديد.

وصحيح أن أفريقيا كانت ضحية للتاريخ الماضي، وللاستغلال، ولبطء استجابة المجتمع الدولي لاحتياجاتها. غير أن أفريقيا أيضا ضحية للصراعات الداخلية، والحرب اللانهائية والصراعات الإقليمية، والفساد وسوء الإدارة. ولا يمكن أن يستمر هذا، من أجل أفريقيا ومن أجل العالم.

ولن تنجح القارة الأفريقية ككل في القيام بانطلاقة فعلية ومستدامة إلا إذا استطعنا إحلال سلام واستقرار دائمين في منطقة البحيرات الكبرى. والظن بأن قارة ما يمكن تنميتها بينما قلبها غارق في هوة الصراع والفقر إنما هو ضرب من الوهم. ومن الممكن أن تصبح منطقة البحيرات الكبرى، والكونغو بصفة خاصة، القوة المحركة للتنمية الأفريقية. ولذلك فإن في المقام الأول من الأهمية أن تنجح

فترة الانتقال في الكونغو وأن تواصل بلدان المنطقة الأخرى، أوغندا وبوروندي ورواندا، عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي من أجل إقامة مجتمعات مستقرة وديمقراطية، تتمتع بقيادة مسؤولة تواقة إلى بناء مؤسسات الدولة الحديثة بالاستناد إلى سيادة القانون.

وأرى بقوة أن مصير أفريقيا سيتوقف إلى حد كبير على مستقبل منطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لنساعد بلدان المنطقة على السعي لإحداث التغيير وتوطيده، ويجب أن نفعل ذلك الآن. فكيف نشرع في ذلك؟

أرى أن وقت التفكير قد مضى. ولا شك أن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية قد أدت دورا في إذكاء الوعي العام بالمحنة الأفريقية. ولكن الوقت قد حان الآن للإنجاز، لكفالة أن يستطيع المواطن العادي في أفريقيا أن يرى تحركا في أموره وأن يشعر بهذا التحرك.

وينطوي هذا على إعادة تقييم لجهود الجهات المانحة في أفريقيا. فهل ما نفعله هو الصواب؟ هل كنا ربما مدفوعين بردود فعل استعمارية، أو بالمنافسة، أو فقط بجهات تريد أن تعزز مصالحها القصيرة الأجل دون أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان؟ هل نفعل الآن ما يكفي لفتح أسواقنا أمام المنتجات الأفريقية؟ وباختصار، هل ينشط المجتمع الدولي بالفعل لبذل جهد شامل اشتدت الحاجة إليه ليتيح للأفريقيين جميع الفرص التي تلزمهم والتي يستحقونها؟

يجب علينا، بوصفنا ممثلين للمجتمع الدولي، أن نتجاسر على توجيه هذه الأسئلة الحاسمة. ولكن، من الجانب المقابل، يجب أن تكون لدى الأفريقيين أيضا الجرأة على أن ينهضوا بمسؤولياتهم. وقد قال وزير مالي الأسبق عثمان سي: ”ليست أفريقيا فقيرة، ولكنها تحكم بشكل سيئ“. وهذا بالتأكيد تقرير مفرط في قسوته، ولكن يتعين علينا أن نفكر فيه.

وعندما أتكلم عن الحكم الرشيد، لا أشير إلى مفهوم تفرضه جهات خارجية بقصد إصدار أحكام أخلاقية. ولا أنا أدعو لنظام توزع فيه نقاط جيدة وسيئة في منافسة عبثية. فما أعنيه بالحكم الرشيد هو الحكم الفعال. فالأمر يتعلق ببناء المؤسسات، وبقدرة الحكومات على إحداث نتائج ملموسة لمصلحة الشعب. وهو يتعلق بتهيئة الأوضاع الملائمة للتنمية المستدامة. ومن المستحيل بالطبع تحويل الدول المنهارة إلى دول تحكم حكما مثاليا بين يوم وليلة. ولكن من الممكن تحسين أداء الحكومات تدريجيا وتعزيزه دون هوادة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشجع الجهود الأفريقية التي تبذل حاليا للإنصاف من الحكم السيئ، كالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولكني أفكر أيضا في آليات اقتصادية ملموسة من قبيل عملية كمبرلي. وقد ثبت أن تلك الآلية تتسم بالكفاءة الشديدة في احتواء تهريب الماس والحد الفعال من تمويل الصراعات في القارة. ويعكف بلدي حاليا، بالاشتراك مع بلدان أخرى، على دراسة إمكانية إدخال نظام مماثل بالنسبة لتجارة المواد الخام الأخرى.

ويتعين أن تنمو الحلول الدائمة والمستدامة للتحديات الماثلة من القاعدة إلى القمة، ومن الداخل، وذلك بتمكين المجتمع المدني والطبقة السياسية الناشئة بشكل كامل من الاضطلاع بمسؤولياتها المستعادة حديثا، من القاعدة إلى القمة، وليس من القمة إلى القاعدة؛ من الداخل، وليس من الخارج؛ ومن خلال التمكين، لا من خلال الوصاية. ولكي ينجح هذا النهج، يجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نعيد توجيه اهتمامنا من مستوى التوصيات السياسية المجردة الغامضة إلى المستوى العملي للتنفيذ الفعال، في الميدان، من

أجل نفع الشعب، الذي يمثل مصيره الهدف النهائي لاهتماماتنا.

وبغية أن تسنح فرصة معقولة لنجاح أي تطور، يجب وقف الصراعات المسلحة، وكفالة أمن الناس وحكم القانون. ولا يمكن كفالة السلم إلا عندما تندمج الجيوش، ويعطى الأفراد العسكريون رواتب محترمة، ويجري تنظيم قوات الشرطة تنظيما جيدا، ويعمل الجهاز القضائي بصورة صحيحة.

وإنني على اقتناع بأن النهج الإقليمي الذي ينتهجه مجلس الأمن عندما يعالج مسائل أمنية في عدد من البلدان – من قبيل السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي – هو النهج الصحيح. وأشيد بالمجلس على جهوده، وأشير في هذا الصدد إلى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، فضلا عن القرار الذي سيتخذه المجلس اليوم.

إن تحقيق الاستقرار لأمد بعيد في وسط أفريقيا يقتضي بصورة أكيدة نهجا إقليميا. ورؤيتي إلى المنطقة تتمثل في وجود بلدان ديمقراطية تكون لها حكومات شمولية، ومؤسسات مستقرة وأجهزة قضاء عاملة. وإنني على ثقة بأن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، عن طريق خطة عمله، سيعزز الأنشطة الإقليمية، بما في ذلك ميدان التنمية، بطريقة مركّزة. وأرى تأثيرا باعثا على الاستقرار يسفر عن التعاون الاقتصادي الإقليمي عن طريق تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، الأمر الذي يمكن أن يكون أداة لتقريب شعوب الكونغو ورواندا وبوروندي بعضها إلى بعض.

وحتى في هذه المرحلة، أعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لفترة ما بعد الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تركيز خاص على حكم القانون والتعاون الإنمائي وإعادة البناء الاقتصادي. ورأيي الشخصي هو أن بإمكان لجنة جديدة لبناء السلام أن تؤدي دورا مفيدا في المرحلة الانتقالية التي تمر بها الكونغو.

وأشعر ببالغ التشجيع إزاء الانتقال السلس والعملية الانتخابية في بوروندي، الأمر الذي يفتح آفاقا أمام تحقيق السلام والاستقرار الدائمين ليس في بوروندي ذاتها فحسب، وإنما أيضا في منطقة البحيرات الكبرى عموما. وفي بوروندي أيضا، قد يطلب إلى لجنة بناء السلام أن تؤدي دورا مفيدا.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أؤكد على الإسهام الحيوي الذي يمكن لبلدان المنطقة أن تقدمه من أجل استعادة السلام والأمن في منطقة البحريات الكبرى. وبعض تلك البلدان، مثل تنزانيا وجمهورية الكونغو، هي حاليا أعضاء في مجلس الأمن. أما البلدان الأخرى فتضطلع بدور لا يقل أهمية. واسمحوا لي أن أشير بصفة خاصة إلى جنوب أفريقيا وأنغولا. إن بلدي يثمن جدا تعاونه مع جميع هذه البلدان.

وبإمكانكم، سيدتي الرئيسة، أن تثقوا بأننا سنواصل العمل مع جميع بلدان المنطقة، ومع جميع شركائنا في أفريقيا ولا سيما الاتحاد الأفريقي نفسه، في سبيل تحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمبعوث هولندا الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، سعادة السيد فردريك راكيه.

السيد راكيه (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد الوفد الهولندي تمام التأييد البيان الذي أدلت به في وقت سابق الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي.

إن هولندا، بوصفها الرئيسة المشاركة لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تظهر التزامها القوي بالإسهام والمساعدة في تعزيز الحلول الإقليمية والثنائية للصراعات التي ألمت بالمنطقة لوقت طويل. لذلك، قبلنا بكل

سرور دعوة جمهورية تنـزانيا المتحدة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن، وإضافة بضع ملاحظات مركزين على الإنجازات التي تحققت حتى الآن والتحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا.

ولكن أولا، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين في الإدانة الشديدة للهجوم الذي شُن على كتيبة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الأمر الذي أسفر عن وفاة ثمانية من حفظة السلام الغواتيماليين وإصابة خمسة آخرين بجروح بالغة. ونتقدم إلى أُسر الضحايا وسلطات غواتيمالا بتعازينا الصادقة. ونحن نشيد بتفاني موظفي بعثة الأمم المتحدة وشجاعتهم.

وترحب حكومة هولندا ترحيبا كبيرا بمبادرة جمهورية تنزانيا المتحدة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وذات التوقيت الحسن، مما يؤكد على استمرار انخراط مجلس الأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وأشعر بسرور خاص، سيدتي الوزيرة، لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة.

لقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية جدا في العام الماضي. وبإمكاننا أن نهنئ حكومة بوروندي تهنئة خالصة على إنجازها المرحلة الانتقالية والانتخابات بنجاح. ونأمل أن يكون ذلك مثالا تحتذي به العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي نجحت نجاحا كبيرا في إجراء الاستفتاء بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ورغم بعض التأخير، يجري الآن الإعداد للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتصميم كبير وبشعور من الإلحاح. فلنأمل ألا يجري عكس مسار العملية الديمقراطية هناك.

وفي عام ٢٠٠٥، شهدنا أيضا تآزر بلدان المنطقة في إيجاد حلول دبلوماسية وسلمية ضمن اللجنة الثلاثية التي يسرت الولايات المتحدة إنشاءها بنجاح. ويسعدنا أن بوروندي انضمت إلى هذه اللجنة الثلاثية – وأصبحت تدعى الآن اللجنة الثلاثية زائدا ١. ونحث على أن تبقى آلية هذه اللجنة نافذة.

إن جميع هذه التطورات هامة وإيجابية وهي تعزز السلم والاستقرار لأمد طويل. وفي ما يتعلق بمؤتمر البحيرات الكبرى، لا نزال نرى بعض التحديات الماثلة أمامنا. ونحن نعتقد أن المؤتمر لا يزال يتعين أن تكون لديه رؤية واضحة، وأن تأجيل مؤتمر القمة الذي كان مقررا انعقاده في كانون الأول/ديسمبر الماضي في نيروبي، أثّر على مصداقية المؤتمر.

وإننا ندعو بلدان المنطقة إلى إظهار التزامها بالعملية والتأكد من عدم ضياع الزخم نتيجة هذا التأجيل. ونعتقد أن المطلوب في الأشهر المقبلة قيادة قوية، وفي ذلك الصدد نعتمد على الرئاسة التنزانية للمؤتمر. ويتعين اتخاذ بعض القرارات الهامة والخيارات الصعبة. وتمشيا مع الاقتراحات التي قدمتها الحكومة التنزانية، نؤيد فكرة إيجاد آلية إقليمية دائمة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة.

ونحث بلدان المنطقة على احترام الالتزامات التي قطعتها في إعلان دار السلام عام ٢٠٠٤، وعلى الاستمرار في بذل جهودها الجماعية من أجل إيجاد إطار دون إقليمي لتعزيز وتوطيد العلاقات الطيبة والتعايش السلمي وحل التراعات بالوسائل السلمية. ونحث كذلك بلدان المنطقة على الإعداد جيدا لمؤتمر القمة الثاني، الذي يتعين أن ينعقد في نيروبي، في أقرب وقت ممكن، وعلى اعتماد ميثاق للأمن والاستقرار والتنمية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

أما بالنسبة إلى السلام والأمن، فهناك بالتأكيد تحديات خطيرة ماثلة أمامنا. والأحداث المأساوية التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي ذكرتها سابقا أوضحت أن جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا للسلم

والأمن الإقليميين، ويؤثر على تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان والعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، يان إيغلاند، أبرزت مرة أخرى أثر الأنشطة التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة على السكان المدنيين في شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته عن مواجهة هذا الخطر على الأمن الإقليمي، الذي يترافق مع الأزمة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تنفذ بالفعل مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق القادة الخمسة في جيش الرب للمقاومة وذلك في أسرع وقت ممكن، بغية منع قيامهم باعتداءات أخرى في المستقبل.

ونعتقد أن ما يسمى بمجموعة البلدان الرئيسية المعنية أصلا بعملية السلام ينبغي أن تضع استراتيجية شاملة لإنهاء الصراع وتعبئة الدعم الدولي على نطاق أوسع بغية إيجاد إستراتيجية في المدى البعيد تدعم حكومة أوغندا وتتعاون معها. علاوة على ذلك، نعتقد أن تفاقم الآثار الضارة الناجمة عن أنشطة جيش الرب للمقاومة على السلم والأمن الإقليميين يستلزم اهتمام مجلس الأمن. وينبغي للانخراط الدولي أن يركز على العملية السياسية، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج، والعائدين، وإعادة البناء، والتنمية، وينبغي أن يساعد أيضا حكومات المنطقة على التصدي للمشاكل الأمنية التي يسببها الوجود المتواصل لجيش الرب للمقاومة على أراضيها.

وستظل هولندا ملتزمة في جهودها تماما بتخفيف المعاناة المفجعة للبشر وتشجيع الحل السلمي للصراع.

السيد دالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدتي، ووفد تنزانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بمثل هذه الأهمية وهو موضوع السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا.

على امتداد عقود كان يتعين على تلك المنطقة أن تواجه حروبا أهلية وصراعات بين بلدان المنطقة كانت قد تسببت في معاناة رهيبة من خلال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتشرد الداخلي للمدنيين واللاجئين وتدمير الممتلكات والاقتصادات الوطنية. ولسوء الطالع، كانت هذه الحقائق من الثوابت التاريخية لكل تلك الدول، خاصة أثناء فترة تأسيسها.

ولم تكن منطقة البحيرات الكبرى استثناءً في ذلك. لكن وجود حكومة منتخبة ديمقراطيا في بوروندي وإحراز تقدم في العملية الانتقالية نحو انتخابات ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثلان تقدما يبعث على الأمل في مستقبل يتسم بالسلم والاستقرار والتقدم للمنطقة. ولقد تحققت صور التقدم هذا بفضل عدة الظروف، من بينها التعاون الأقوى والأكثر حسما بين حكومات المنطقة دون الإقليمية؛ وجهود الاتحاد الأفريقي وغيره من الأجهزة المتعددة الأطراف؛ وتنظيم مؤتمرات دولية مثل المؤتمر المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ والتعاون الأكبر في صنع القرار بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية؛ والجهود الحثيثة لبعثات حفظ السلام في المنطقة؛ والمساعدات من البلدان المانحة؛ والمراقبة المستمرة من المنظمات غير الحكومية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف الصراع وللحاجة إلى المساعدات الإنسانية. والأمر الضروري بشكل مماثل هو رغبة شعوب المنطقة في اختيار الحلول الديمقراطية والشاملة للجميع.

ولا نعتقد أنه لا مفر من أن تتكرر أعمال الماضي في المستقبل. إن التغييرات الهيكلية، مثل المساعدة المنسقة لإنشاء

مؤسسات مستقرة، وتعمير وتنمية البلدان أثناء فترة ما بعد الصراع - والتي ستقوم بها لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا، ضمن أمور أخرى - ووضع حد للإفلات من العقاب على الصعيد الوطني لمنتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني، أو على الصعيد فوق الوطني من خلال إنشاء محاكم دولية أو اتخاذ المحكمة الجنائية الدولية لإجراء، قد توجد الحوافز اللازمة للحد من تكرار الصراعات في المنطقة. وما أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام فقد يكون التغيير الهيكلي أداة فعالة لضمان السلم والاستقرار.

وفي رأينا أن منح العفو على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باعتباره استراتيجية لإنهاء صراع ما لم يأت بنتائج إيجابية على المدى البعيد، حيث أن الأطراف المتحاربة نادرا ما تلقي أسلحتها، بينما لا يمكن التوصل إلى سلام دائم بدون المصالحة داخل المجتمع. ولا يمكن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب إلا من خلال تقديم جميع منتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة، وهو ما يشجع على إيجاد نقطة انطلاق قوية لاستقرار طويل الأجل لبلدان المنطقة.

إن الأرجنتين ملتزمة بالدفاع عن هذه القيم والمبادئ، وعليه فإنها تؤيد مشروع القرار الذي أعده الوفد التتراني.

أخيرا، ووفقا لتوصيات الأمين العام في تقريره، يؤكد وفدي هنا مجددا على رسالة تأييده لعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا في الوقت المناسب، والذي من المزمع عقده في نيروبي، كينيا، بهدف اعتماد ميثاق للأمن والاستقرار والتنمية من أجل ضمان مستقبل للمنطقة يسوده السلم والتقدم المستمر.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدتي، ووفد تنزانيا على مبادرتكم الجيدة التوقيت بعقد هذه المناقشة، ويعرب عن تقديره بوجه خاص لترؤسكم هذه الجلسة. ونشير إلى الإنجازات الكبيرة التي تمت حتى الآن، بما في ذلك إعلان دار السلام المعتمد في مؤتمر القمة الأول لمنطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠٠٤، الذي شاركت اليابان فيه. ويسرنا أنه، من خلال العمليات التي تلت المؤتمر، أنشئ إطار عمل وجرى تعزيزه تدريجيا للتعامل بفعالية مع التحديات التي تواجه بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وجلسة اليوم جيدة التوقيت على نحو خاص بغية الإسراع بالزخم نحو مزيد من النتائج الملموسة.

لقد وفر مجلس الأمن في قراريه ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) الإرشاد فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا والتعاون مع المنظمات الإقليمية في معالجة الصراعات. وجلسة اليوم توفر فرصة هامة لمناقشة تنفيذ تلك القرارات في السياق المحدد لمنطقة تمر بالصراعات، ولكنها تحتوي أيضا على الأمل في حل الصراعات وبناء السلام.

في هذه المناقشة، أود أن أركز على قضايا الجماعات المسلحة، وإطار التعاون الإقليمي وجهود اليابان من أجل المنطقة.

نحن نشيد بالتقدم المشجع المحرز في عمليتي السلام في بوروندي و جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لوزير خارجية بوروندي السيد باتوموبويرا ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد رامازاني بايا، اللذين تكلما في وقت سابق، على جهود حكومتيهما. وفي الوقت نفسه، نشيد بجهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي على دعمهما القيِّم للبلدين.

ومع ذلك، لا تزال الجماعات المسلحة تشكل تهديدا خطيرا للأمن والعمليات الديمقراطية الوليدة في شكل المقاومة المستمرة من للقوات الوطنية للتحرير في بوروندي والجماعات المسلحة الخارجية والمليشيات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية . والحادثة المأساوية التي وقعت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شملت مقتل حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي جنود يشتبه بأنهم تابعون لجيش الرب للمقاومة، والهجمات التي شنها المتمردون في شمال منطقة كيفو، تظهر مرة أخرى كيف أن الحالة لا تزال هشة بشكل خطير.

ولا ينحصر التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في إطار حدود بلد واحد، ولكنه قد أصبح إقليميا في أبعاده وهو على هذا النحو يستفحل بسرعة أكثر. وذلك يحتم، إذا ما أردنا الفعالية في التعامل مع تلك الجماعات المسلحة، تنفيذ المزيد من التعاون بين بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، بينما تقدم بعثة منظمة الأمم المتحدة المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ نزع سلاح المقاتلين المسلحين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، يصبح تعاون الجارتين رواندا وبوروندي ذا أهمية بالغة أيضا. وللتعامل بفعالية مع التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين البلدان التي تعمل فيها تلك الجماعة بنشاط.

وعلاوة على ذلك، في سياق موضوع جيش الرب للمقاومة، نأمل أن تزيد حكومة أوغندا تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية والإنسانية في الجزء الشمالي من البلد.

وفي حين أن قضية الجماعات المسلحة قضية خطيرة وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة، هناك مشاكل ملحة بنفس القدر يجب أيضا تعزيز التعاون بشأنها بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وبالتالي يتوقع من بلدان المنطقة تكثيف جهودها الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة، مما يمكنها من معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك بتوسيع الإطار التعاوني في المجالات الإنسانية والسيطرة على الموارد الطبيعية.

ونهج اليابان للتعاون مع الدول الأفريقية في أمور تسوية الصراعات وبناء السلام، وكذلك في التعاون الإنمائي، يقوم على احترام وتشجيع ملكية البلدان الأفريقية نفسها للعملية والنتائج. وحيثما يكون هناك افتقار إلى هذه الملكية، لا توجد فرصة تذكر لإحراز نتيجة معول عليها ومستدامة.

ونؤمن بأنه ينبغي ألا يطبق مبدأ الملكية هذا على جهود فرادى الدول فحسب بل أيضا على الجهود الإقليمية التعاونية. ويشكل المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى منتدى ينبغي أن يعزز هذا الإحساس بالملكية الانفرادية والإقليمية في تسوية المشاكل وتعزيز الثقة المتبادلة والمرونة الإقليمية. ونتوقع أن يعمل أعضاء المجموعة الأساسية للمؤتمر من أجل السلام، وتوطيد السلام، وبناء السلام والتنمية في المنطقة، بالتعاون مع مجموعة الأصدقاء التي تشمل شركاء دوليين، ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبدعم منها.

إن الإطار الرئيسي لتعاون اليابان مع أفريقيا هو مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي ظللنا نديره لأكثر من عقد. ومن المقرر أن تعقد دورة مكتملة رابعة لمؤتمر طوكيو في عام ٢٠٠٨. ومن خلال هذه العملية حددنا ثلاث ركائز للتعاون الإنمائي مع أفريقيا: أولا، التنمية المركّزة على الإنسان؛ ثانيا، تخفيض حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي؛ ثالثا، توطيد جهود السلام. وفي ذلك الإطار، قدمت حكومتي مساعدة لمنطقة البحيرات في مجالات إجراء الانتخابات، والأغذية، واللاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتنمية المجتمع، وتعتزم مواصلة

جهودها لتقديم المساعدة. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ستستضيف حكومتي قريبا مؤتمرا يعقد في أديس أبابا، في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، بشأن موضوع توطيد السلام في أفريقيا، بالتركيز على مسائل مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأسلحة الصغيرة، وإصلاح قطاع الأمن، والحكم، والانتعاش. وفي ذلك المؤتمر ستتبادل التجارب المكتسبة بشأن هذه المسائل في أماكن أخرى وستدرس سبل مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي لهذه المسائل. ويحدونا الأمل في أن يشارك العديد من القادة والأشخاص المهتمين والمنظمات من أفريقيا وخارج أفريقيا وأن تعمل الممارسة أيضا بوصفها إسهاما مفيدا في بناء الزخم نحو المؤتمر الدولي المقبل بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أملنا بأن يعقد في وقت مبكر المؤتمر الدولي الثاني بشأن منطقة البحيرات الكبرى. كما نتطلع إلى مساعي بلدان المنطقة للمضي قُدما بالعملية من خلال ممارسة ملكيتها، بدعم ومساعدة الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية. وسيكون من دواعي سرور اليابان أن تواصل ارتباطها بعملية المؤتمر الهامة هذه.

وأخيرا، أشكر وفد تنـزانيا على عمله في استكمال مشروع قرار بشأن هذه المسألة (S/2005/51)، وهو مشروع قرار يحظى بتأييدنا الكامل.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، إن وجودكم يشرف المجلس ويدل على التزام تنزانيا بتحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أعلن تأييد المملكة المتحدة الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذه المناقشة زميلي ممثل النمسا بالنيابة عن الرئاسة الحالية للاتحاد الأوروبي.

كما أود أن أعرب عن تعازي الحكومة البريطانية الصادقة لأسر أفراد حفظ السلام من غواتيمالا الذين قُتلوا أثناء أداء مهامهم في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ونتمنى الشفاء العاجل والتام للجرحى ونعرب عن إعجابنا وتقديرنا لحكومة غواتيمالا ولشعبها على الخدمة التي تؤديها قواتهما المسلحة، في أصعب الظروف، بالنيابة عن الأمم المتحدة وفي السعي لتحقيق السلام والاستقرار لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من تعقب المسؤولين عن مقتل أفراد حفظ السلام وتقديمهم للعدالة.

إن وحشية الجماعات المسلحة غير القانونية مثل جيش الرب للمقاومة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الوطنية للتحرير، والفوضى التي تلحقها بالمدنيين الأبرياء في منطقة البحيرات الكبرى لا بد من وقفها. ونؤيد بشدة الدور القوي الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم القوات المسلحة الكونغولية في عملياتها ضد تلك الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويلزم أن يرافق العمليات العسكرية تعاون وثيق بين الحكومات المعنية بغية التصدي للجماعات المسلحة، التي لا تحترم أي حدود. ونناشد تلك الحكومات العمل معا، والعمل مع الأمم المتحدة، لاتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير حماية أفضل لسكانها المدنيين بالذات، بما في ذلك بنـزع سلاح الميليشيات، وبتقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان للعدالة وبتحسين أمن الحدود لمنع التدفق غير القانوني للأسلحة والموارد الطبيعية التي تمثّل شريان حياة تلك الجماعات المسلحة.

وللمجتمع الدولي دور هام يؤديه في تقديم الدعم. وتلتزم الحكومة البريطانية التزاما كاملا بالعمل مع حكومات المنطقة في سبيل إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في منطقة البحيرات الكبرى. ونقدم المساعدة، على نحو ثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي، لأغراض الإغاثة الإنسانية وإصلاح القطاع الأمني، أما في المناطق التي توطدت فيها دعائم السلام فنقدم الدعم لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد أيضا على تحييد أنشطة الجماعات المسلحة بتنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتدابير المحددة الهدف المفروضة على من ينتهكون الحظر. ونتطلع لذلك إلى الاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي طُلب إلى الأمين العام إعدادها، بالتشاور مع الحكومات المعنية ومع الجهات الأخرى الرئيسية صاحبة المصلحة، عن جميع جوانب الحل المتعلق بمسألة الجماعات المسلحة غير القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد سلّط مقتل أفراد حفظ السلام الغواتيماليين الأضواء بشكل مأساوي على الأثر المدمر الذي لا يزال جيش الرب للمقاومة يحدثه على منطقة البحيرات الكبرى. وتصور أنشطته ترابط المشكلة: تمرد وحشي يقوم في بلد ومن ثم ينتشر عبر الحدود فيصيب بلدين مجاورين. وفي كل حالة تقتل أو تختطف أو تشرد أعداد لا تحصى من المدنيين الأبرياء: فهناك ١,٢ مليونا من المشردين اليوم. ومن الصواب أن نفعل، نحن المجتمع الدولي، كل ما نستطيع لمساعدة الحكومات المعنية، أي حكومة أوغندا، ولكن أيضا حكومتي السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على حماية المدنيين من رعاياها والتعامل مع خطر يقوض السلام والأمن الإقليميين. ولبعثات الأمم المتحدة في المنطقة والكيانات من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دور هام تؤديه، وهو دور نرى أنه ينبغي تعزيزه: أولا بتحديد الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي مد يد المساعدة، وثانيا بتقديم تلك المساعدة حيثما أمكن. ونرحب لذلك بالطلب الموجه للأمين العام في مشروع القرار (S/2006/51) الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة ليقدم توصياته لمجلس الأمن في هذا الصدد.

ويشكِّل التعامل مع أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة أحد التحديات التي تواجه العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك بالطبع تحديات أخرى. وقد أعلنت النتائج الإيجابية للاستفتاء الدستوري في كانون الأول/ديسمبر وأظهرت رغبة الشعب الكونغولي في إتمام الانتقال إلى الحكم الديمقراطي الكامل. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تفي بتوقعات شعبها، وأن تحافظ على زخم العملية السياسية، وأن تكفل إمكانية الالتزام بالجدول الزمني المتوخى لإجراء الانتخابات قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبمحاذاة ذلك، يلزم إحراز تقدم أسرع في إصلاح القطاع الأمني ووضع حد للفساد والإفلات من العقاب. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمد يد المساعدة في هذا الصدد.

واليوم أيضا مناسبة نحيّي فيها الإنجاز الذي حققه الشعب البوروندي بالنجاح في إتمام فترته الانتقالية. ونحن على استعداد لدعم حكومة بوروندي الجديدة وهي ترسخ أقدامها وتضع سياساتها. ونرى أن خير طريقة لتحقيق مصالحنا المشتركة أن يجري إنهاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي وتصفيتها بالتدريج. ونرحب بالعمل التفصيلي الجاري الاضطلاع به في هذا الصدد من قِبل العملية بالتشاور مع حكومة بوروندي، ونوصي بالاستفادة من الخبرة المكتسبة، على سبيل المثال، في عمليات الانتقال الناجحة الجارية، والتي يجري تحقيقها في تيمور الشرقية وسيراليون.

وأخيرا، ننوه بما لإنشاء لجنة بناء السلام مؤخرا من أهمية لمناقشة اليوم، ونشيد بالدور المحوري الذي قامت به كل من تنزانيا والدانمرك في إنشاء اللجنة والذي سوف تؤديه كلتاهما بوصفهما من الأعضاء المؤسسين للجنة بناء السلام الذين وقع عليهم اختيار مجلس الأمن. وسيكون للجنة دور هام تؤديه في تقديم المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول في منطقة البحيرات الكبرى وخارجها إنجاز عملية الانتقال من حفظ السلام إلى إعادة الإعمار المستدامة، وبناء المؤسسات، وسيادة القانون، والتنمية.

ونرحب ترحيبا شديدا بنص مشروع القرار، الذي سيكون من دواعي اعتزاز المملكة المتحدة أن تؤيده.

الرئيس (تكلمت بالانكليزية): ما زال هناك عدد متبقٍ من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.